A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.22
1 November 1990

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد دي ماركو	(مالطة)
ثم :	السيد الشعالي (نائب الرئيس)	(الإمارات العربية المتحدة)
ثم :	السيد دي ماركو (الرئيس)	(مالطة)
ثم :	السيد الشعالي (نائب الرئيس)	(الإمارات العربية المتحدة)

- برنامج العمل

- البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

90-64200/A ١٣٦٣ح(٩٠)

ألقى كلمة :
السيد بيمانانجارا (مدغشقر)

- خطاب السيد فيتالي ماسول ، رئيس وزراء جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة :
السيد كوردوفيز (اكوادور)

- خطاب سعادة السيد عوبد مفانيانا دلاميني ، رئيس وزراء مملكة سوازيلند

ألقى كلمة كل من :
السيد الخاطر (قطر)
السيد مبونيمبا (بوروندي)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم الاعضاء بأنه نظرا لأن المناقشة العامة ستنتهي قبل الوقت الذي كان متوقعا ، فقد اقترح أن تعقد الجلسة التذكارية الخاصة للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بعد ظهر يوم الاربعاء الموافق ١٠ تشرين الأول/اكتوبر بدلا من صباح يوم الخميس ١١ تشرين الأول/اكتوبر . وفي هذا الصدد ، اقترح أيضا وفقا للأحكام الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٠٠/٤٤ ، أن يدلي ببيانات كل من رئيس الجمعية العامة ، والأمين العام ، ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ورؤساء المجموعات الاقليمية .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاجراء ؟

تقرر ذلك .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد بيمانتجارا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إننا إذ نعرب عن تقديرنا للطريقة التي أدار بها اللواء جوزيف غاربا ممثل نيجيريا أعمال الجمعية العامة بصفته رئيسا للدورة الرابعة والاربعين ، وإذ نشيد بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار وبكل معاونيه على أعمالهم الدؤوبة لصالح السلم الدولي ، اسمحوا لي أن أهنئكم سيدي ، بالنيابة عن وفد مدغشقر ، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين .

ونحن نرحب في الجمعية العامة بالعضو ١٦٠ في منظمتنا ، إمارة لختنشتاين ، فضلا عن دولة اليمن وألمانيا الموحدة مجددا اللتين سيمثل كلا منهما وفد واحد .

وفي هذا العام الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والاربعين لإبرام ميثاق الامم المتحدة ، تود حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية أن تعرب مرة أخرى عن إخلاصها لأهداف ومبادئ منظمتنا ، وبالتحديد ، مساواة الدول في السيادة ، وأولوية القانون الدولي ، والتسوية السلمية للمنازعات ، وتحاشي اللجوء الى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، واحترام حقوق الافراد والشعوب .

وإيمانا منا بموقفنا ، ما برحنا ندافع عن قضية مقدسة هي تحرير الشعوب المقهورة في العالم اجمع ، الامر الذي يجب أن يؤدي الى استئصال شأفة الاستعمار والتمييز العنصري بكل أشكالهما . إننا نناضل دائما للحفاظ على هوية شعبنا ، رافضين الاشتراك في الكتل السياسية ومناطق النفوذ ، رغم ما يتطلبه ذلك من تضحيات كبيرة . لكن مبادئ مدغشقر غير المادية ، وإن أدت الى تعزيز السياسات التي دأبت على انتهاجها ضمن أسرة الامم ، لم تيسر قطعا انتعاشها الاقتصادي ، ذلك ان موقفها غير المنحاز بحق ، وإن يكن قائما على الالتزام ، لم يوطد علاقتها بالبلدان الغنية .

وبنفس الروح ، لا نزال نعمل بنشاط في خدمة قضية التعاون الاقليمي ، والتعاون بين الجنوب والجنوب ، وإقامة العلاقات الاقتصادية الدولية الاكثر انصافا .

إن تعزيز التفاهم بين الدولتين العظميين لا يزال يثمر ثمارا ايجابية بالنسبة لمراعات اقليمية معينة موروثة من الحرب الباردة . فبعد ٤٥ عاما من الفرقة ، احتفلت الدولتان الالمانيتان بإعادة توحيدهما يوم ٣ تشرين الأول/اكتوبر . وعلى الطريق نفسه الزاخر بآمال السلم والازدهار ، سبقهما اليمنان بأشهر عدة .

وفي أنحاء أخرى من العالم ، بدأ الاعداء الذين دامت عداواتهم فترات طويلة يكتشفون مزايا التفاوض - ففي شبه الجزيرة الكورية ، يعتبر اللقاء الذي تم بين رئيسي الوزراء خطوة مهمة في عملية تحقيق تسوية سلمية لمسألة كوريا ، وهي خطوة ستسهم في تعزيز الاستقرار في ذلك الجزء من العالم .

وفي كمبوديا ، كان قبول مختلف الأطراف لخطة التسوية السياسية الشاملة التي اعتمدها مجلس الأمن ، والتي عهد فيها بدور رئيسي للأمم المتحدة ، بمثابة زخم جديد لعملية التفاوض . ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن يستأنف مؤتمر باريس المعني بكمبوديا اعماله ويتوصل الى صياغة وابرام اتفاق سلم شامل .

وكان حصول ناميبيا على الاستقلال وما استتبع ذلك من انضمامها الى الأمم المتحدة قوة دفع كبرى لعملية السعي من أجل تحقيق تسوية تفاوضية للنزاعات التي تعصف بالجنوب الافريقي .

وفي جنوب افريقيا ، رحبنا باطلاق سراح نيلسون مانديلا ، وبدء المفاوضات بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي التي أدت الى إصدار إعلان مشترك يقضي باتخاذ تدابير هامة من شأنها كسر حالة الجمود التي طال أمدها في هذا الوضع السياسي . ونحن نعرب عن أملنا في أن تؤدي العملية التي بدأت بذلك الى الإزالة الكاملة لنظام الفصل العنصري ، مما يسمح في النهاية بإقامة ديمقراطية حرة خالية من التمييز العنصري ، داخل جنوب افريقيا موحدة وغير عرقية ، تنعم بدستور يكفل الحقوق المشروعة لكل أفراد الشعب الذي يعيش في جمهورية جنوب افريقيا .

وبالمثل ، مازلنا نتابع باهتمام المحادثات الجارية بين مختلف الأحزاب المعارضة في أنغولا وفي موزامبيق . ونحن نأمل أن تنجح هذه المفاوضات لتقديم العون لتخفيف معاناة شعبي هذين البلدين من ويلات الحرب الأهلية .

وفي الصحراء الغربية ، يرجى أن تؤدي خطة التسوية الواردة في قرار مجلس الأمن ٦٥٨ (١٩٩٠) ، الى تسهيل اجراء استفتاء عام للشعب الصحراوي على تقرير المصير ، يجري تنظيمه تحت اشراف الأمم المتحدة وذلك بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية .

هل يمكن للمرء أن يستخلص من هذا العرض السريع للحالة الدولية ان تحسن العلاقات بين الشرق والغرب هو العلاج الناجع لكل الصعاب ؟ وبعبارة أخرى ، هل تعني عودة الدفء الى العلاقات بين الدولتين العظميين أننا قد وجدنا حلا سياسيا شاملا لمشاكل العالم ؟ بالنسبة لنا ، لم يتجلّ ذلك .

فالواقع أنه رغم أن التحليل الذي أجريناه على التو يعدّ تحليلا مغريا وجذابا بما ينطوي عليه من بصيص الأمل ، فإن آثار بعض الأزمات الاقليمية المزعزعة للاستقرار - في مقدمتها أزمة المشاكل الاقتصادية الخطيرة - تملي علينا أن نخفف الوطء وأن نبدي بعض التحفظ . فالعمليات الجارية كلها لم تكتمل بعد أو تصبح نهائية لا رجعة فيها . ومن ثم ، يتعين على منظمتنا أن تدعم كل هذه العمليات ؛ وإلا ذهبت جهودنا هباء منثورا . إن جميع هذه المشاكل يجب أن يعاد وضعها داخل إطار أكثر شمولا يقوم على نهج شامل وعلى تفهم أفضل للتضامن الدولي .

وفي هذا السياق ، تابعنا بقلق تطور الحالة المأساوية في منطقة الخليج منذ قيام القوات المسلحة العراقية بغزو دولة الكويت الذي لا يمكن السماح به . وفي رسالة رسمية من الرئيس ديدييه راتسيراكا مؤرخة في ٣ آب/أغسطس ، وموجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة ، قال عن هذه المسألة ما يلي :

"... لا يسعنا إلا أن ندين ، باسم مبادئ القانون الدولي العالمية ، الغزو الذي تعرضت له الكويت ، شأنه شأن أي انتهاك لسلامة أراضي دولة ذات سيادة ، مهما كانت الأسباب التي تساق لتبرير هذا الانتهاك" . (A/45/379 ، ص ٣)

وكانت النتائج المباشرة التي ترتبت على ذلك العمل العدواني صارخة حقا . إذ أصبح أبناء الكويت يعانون من ظروف الاحتلال القاسية أو يعيشون في المنفى . وأصبح شعب العراق ، الذي لم يكد يخرج من ثمانية أعوام من الحرب ، عرضة لأن يصبح حقل تجارب لأكثر الأسلحة تقدما ، مما قد يعرضه الى الإبادة . وتحول مئات الألوف من مواطني بلدان العالم الثالث الى لاجئين بين عشية وضحاها ، ليجدوا أنفسهم في حالة من العوز الشديد حقا ، وما فتئت آمال شعوب العالم الثالث ، التي ترقبت أن تستفيد من "عوائد السلم" ، تتلاشى وهي تواجه احتمال حدوث انكماش اقتصادي على نطاق عالمي .

لقد أدى الحظر ، بما اقترن به من نضوب في امدادات النفط التي تحتاجها الآن الأساطيل الحربية المتطورة التي ترابط في منطقة الخليج ، وزيادات طائشة في أسعار البترول ومنتجاته ، الى زيادة تفاقم الصعوبات التي تواجهها بلدان العالم الثالث

في جهودها الإنمائية ، والى انحراف المعونة التي تقدمها البلدان الصناعية عن أهدافها المنشودة .

إن تركيز القوات العسكرية في منطقة حساسة للغاية يزيد من مخاطر نشوب مواجهة شاملة بما يترتب عليها من عواقب لا يمكن التنبؤ بها .

ونظرا لأن منطقة الخليج الفارسي ومنطقة خليج عدن تقعان داخل الحدود الجغرافية لشمال المحيط الهندي ، فإن تحليلنا لموضوع عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لجعل المحيط الهندي منطقة سلم يظل ساريا الى أبعد الحدود وقد حاول البعض - انطلاقا من التفاؤل المفرط ومن رفض عقد مؤتمر كولومبو - حملنا على الاعتقاد بأن القرار ٢٨٣٢ (د - ٢٦) بشأن إعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، قد أصبح قرارا عفا عليه الزمن ، ولا يأخذ في الاعتبار التغيير الذي طرأ على مناخ العلاقات الدولية .

وفي ضوء التطورات ، هناك مخاطر حقيقية لاندلاع المواجهة في تلك المنطقة . ولذلك فنحن نسأل جميع الأطراف المعنية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس بغية إتاحة الفرصة أمام الجهود الدبلوماسية ، والعمل على ان يتغلب منطق الحكمة على منطق الحرب . حقا إن الأزمة الحالية ينبغي أن تلقي على عاتق كل دولة مسؤولية تضطلع بها ، سواء تصرفت انفراديا أو في إطار جماعة . وينبغي أن ترتكز هذه المسؤولية أولا وقبل كل شيء على منطق السلم ، لاسيما أن الاستفزازات الآتية من مصادر شتى في تلك المنطقة من شأنها أن تصبح عاملا مخيفا ، بل عاملا لا رجعة فيه في إحلال المجابهة .

وتؤدي الأحداث الجارية الى تزايد تعقيد حالة بلغت بالفعل أقصى درجة من التعقيد - هي الحالة في الشرق الأوسط . وفي رأينا أن الوقت قد حان لكي يدرك المجتمع الدولي كافة الآثار المترتبة على إيجاد تسوية لما يسمى بمسألة الشرق الأوسط - التي هي مصدر عدم الاستقرار وإنكار الحقوق الأساسية للشعوب التي ينبغي ان تتمكن من العيش هناك في سلم وأمن .

إن عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة ، تشترك فيه بالضرورة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، يشكل الإطار المناسب لتسوية قضية فلسطين .

لقد أوضحت السرعة التي رد بها مجلس الامن على العدوان العراقي أن بوسع المجلس ، عندما يريد ، أن يظهر وحدة وحزما . إلا أنه يجب الاعتراف بأن هناك حالات عديدة انتهك فيها القانون الدولي انتهاكا صارخا ومرت دون عقاب .

من الصعب على المرء أن يتخلص من انطباع مؤداه أن الامم المتحدة بصورة عامة ، ومجلس الامن بصورة خاصة ، يستخدمان من جانب أقوى الأعضاء نفوذا عندما يخدم ذلك مصالحهم . ومفهوم حق النقض ، الذي يتمتع به أعضاء المجلس الدائمون ، أصبح يُنظر إليه بصورة متزايدة على أنه لا يتفق ومفهوم الديمقراطية في إطار المنظمة العالمية ، وأصبح من المتعذر على الغالبية العظمى من أعضائها أن تؤيده بعد أن عفا الزمن على الإطار التاريخي الذي أدى الى وضعه .

مجمل القول أنه يليق بنا أن نلقي نظرة جديدة على دور الامم المتحدة وعلى دور مجلس الامن ، في إطار ذلك النوع من الديمقراطية الذي يؤيده الجميع في كافة أنحاء العالم ، في إطار عملية تحقيق الديمقراطية التي يحاول البعض فرضها فرضا متجاهلين بذلك الهوية الوطنية للدولة المستهدفة . فمن المناسب أن نحدد الإطار الذي يمكن أن يتجلى فيه التضامن الدولي والتعاون السياسي الحقيقي ، وعليه ، يمكننا أن نتصور نظاما يعتمد على توافق الآراء في تسوية جميع هذه المشاكل .

إن التفاؤل ، الذي يوجده تحسن المناخ السياسي الدولي ، يتناقض نتيجة لعدم حدوث تقدم مواز في المجال الاقتصادي . فلا يقين في إمكان استمرار الآمال في تحقق السلم السياسي ما دام الاقتصاد العالمي هشا وعرضة للتقلبات ومن شيمة تواصل الازمات ، إذا جاز هذا التعبير .

حقا إن ثمة آفاقا واعدة آخذة في الانفتاح بين الدولتين العظميين ، لكن لا بد من الاعتراف بأن الغالبية العظمى من الشعوب لا تزال تعيش في ظروف المعاناة من سوء التغذية والجوع والفقر .

منذ انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة وأعضاء المجتمع الدولي ملتزمون بالنهوض بالنمو والتنمية على صعيد عالمي ، وملتزمون بتوفير ظروف

ووسائل ملائمة لتنمية البلدان الفقيرة . وفضلا عن ذلك ، قدمت وعود باستئناف الحوار من منظور سياسي .

نحن نؤيد اقتراح عقد اجتماع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري . وفي الحقيقة ، فإننا لا نزال نشعر بعدم الارتياح لأن التغيرات الهيكلية الجاري إحداثها في بلدان أوروبا الشرقية ستترتب عليها مراجعة كبرى لكيفية تخصيص الموارد الموجهة الى مساعدة الميزانيات الإنمائية ، كما أنها ستؤدي الى تعديل هيكل النشاط الاقتصادي العالمي .

والحقيقة هي أن معظم بلدان العالم الثالث اضطلعت بشجاعة باصلاحات تستهدف تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية الضرورية لعودة النمو الاقتصادي ، وذلك خاصة في صدد معالجتها لبرامج التكيف الهيكلي ، وهي برامج لا بد أن تأخذ في الحسبان لا الواقع الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة فقط ، بل أيضا الخيارات السياسية التي من حق شعوبنا أن تختارها بنفسها ممارسة منها لحريتها .

لقد أسرع البعض الى عزو التحولات السياسية التي تجري في بلدان أوروبا الشرقية إلى التحرر السياسي . ولكن ، هل هذا سبب كاف للتذكير في نقل ظاهرة محدودة جدا من حيث الزمان والمكان إلى دول الجنوب ، ولاستحداث شروط جديدة تقيد المساعدة ، من بينها إظهار الاستعداد اللازم لتحقيق الديمقراطية ؟ فليدعوا من يشاء ، على الرحب والسعة ، الى إشاعة مناخ الثقة في بلدان العالم الثالث ؛ ولكن ما الداعي لحجب الثقة في قدرة هذه البلدان على الإبداع السياسي ، ومن ثم مطالبتها باحتذاء نموذج غريب عليها ؟ لذا نشعر بأنه أصبح من الضروري أن نناشد المجتمع الدولي أن يظهر احترامه لهويتنا في إطار منافسة سليمة وصحية .

إن عالمنا يمر الآن بمرحلة تحول تام . إننا على مشارف حقبة عاصفة ، فأوقات التغير أكثر الأوقات اضطرابا . وهناك شعور بأن عالما قد انتهى وهناك توق الى جني ثمار ذلك التغير على الفور . لذلك ، يتعين علينا أن نواجه المستقبل بحذر وفطنة حتى لا تتجاوزنا خطاه ، بل حتى لا يطمسنا .

فجميع الاحداث التي وقعت على مدى السنين القليلة الماضية ، لا سيما التغير السريع في بلدان الكتلة الشرقية ، قد زادت من خطر تحويل الاهتمام عن الجنوب مما يعود بالضرر على الجنوب ، لا بأس من ترديد القول بأنه لا تغير في المساعدة المقدمة إلى بلدان العالم الثالث ، إلا أن ردود الفعل التي نشهدها اليوم لا تترك لنا مناصا من الإعراب عن شكوكنا ومخاوفنا . وعليه ، فإننا في مواجهة الهلع الصامت في العلاقات الدولية ، نوجه نداء من أجل التضامن المشترك بين الشمال والجنوب ، والتضامن المشترك بيننا ، نحن الموجودين في الجنوب ، بما يضمن مستقبل البشرية .

خطاب السيد فيتالي ماسول ، رئيس وزراء جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

اصطحب السيد فيتالي ماسول ، رئيس وزراء جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني جدا أن أرحب برئيس وزراء جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، السيد فيتالي ماسول ، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد ماسول (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (تكلم بالاوكرانية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الروسي الذي قدمه الوفد) : أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم يا سيدي على انتخابكم لهذا المنصب الهام وأن أعرب عن ثقتنا بأن خبرتكم الواسعة والمتنوعة وحنكتكم السياسية ستسهم في انجاح هذا المحفل الدولي الموقر وستعزز سمعة بلدكم مالطة ، الذي نتمتع بعلاقة ممتازة مع ممثليه .

وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، بوصفها من البلدان التي وقعت ميثاق الامم المتحدة ، ترحب ترحيبا حارا بناميبيا وبإمارة لختنشتاين بوصفهما عضوين جديدين في منظمتنا .

إن هذه الدورة للجمعية العامة إذ يتمثل فيها التعبير عن العمليات الاساسية التي تحدث في العالم ، تعطي لنا صورة واقعية للعالم ، وتمكننا من تفهم الاتجاهات الاساسية في تطوره ومن مقارنة وجهات نظرنا ومواقفنا .

وعلى الرغم من التعقدات والتناقضات في العمليات السياسية التي تحدث اليوم فإن الاتجاه الغالب في أحداث العالم هو إحداث تغيرات وتحولات إيجابية جذرية . فالم اليوم حقل لا حدود له ، مفطى لا ببراعم خضرة ضئيلة لا تكاد تلحظ بل بفسائل بدأت تنمو نعلا وتزداد قوة ، ونطلق عليها اسم التفكير السياسي الجديد . لقد اجتاحت العالم تغيرات سريعة وأحداث هامة ونحن نشهد اليوم التخلي التاريخي عن المواجهة العسكرية في اوروبا ، كما نشهد تحول الاحلاف العسكرية العسكرية الى منظمات سياسية تسعى الى التفاعل البناء . وهناك فرص جديدة تنفتح للاتصال والتعاون .

إن للحقيقة الجديدة لعصر ما بعد المواجهة بُعدا دوليا فضلا عن البُعد الوطني . والتحول في جميع جوانب حياة الشعب الاوكراني وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها قد وفرا الزخم اللازم لانبعاث وطني وروحي . وسيؤدي هذا الى تحطيم حواجز العزلة الايديولوجية والسياسية التي ابعدتنا حتى الامس القريب عن الامم الاخرى وعن الاوكرانيين الذين يعيشون في الخارج . واليوم يستطيع الاوكرانيون في أي مكان أن يشبعوا حنينهم القومي الى وطنهم التاريخي وأن يحققوا طموحاتهم الثقافية واللغوية والدينية والروحية . ومن ثم فإن القوالب والافكار العتيقة تختفي ويحل محلها التفاعل والتعاون اللذان يعززان القيم الانسانية العالية .

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ترحب بالمشاركة الفعالة من جانب الامم المتحدة في عمليات التجدد العالمي . ونحن نشيد بجهود صنع السلم التي تقوم بها الامم المتحدة وأمينها العام السيد خافيير بيريز دي كوييار . لقد تعزز على نحو كبير الدور الذي تقوم به الامم المتحدة ، ونحن في هذه المرحلة الجديدة ننظر الى المنظمة باعتبارها هيئة جماعية لصنع القرار ، هيئة تعزز التنمية المتناسقة لعالم متكامل متكافل .

إن التكثيف الحالي للعملية التي تجري في اطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا يعد أمرا ضروريا لتعزيز السلم والامن الدوليين . وينظر الاوكرانيون بأمل وتفاؤل الى التغييرات الهامة في العلاقات الدولية في أوروبا ، وهي العلاقات التي وصفها الامين العام في تقريره الى الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة بأنها تمثل خيار السلم . وسوف تسهل هذه التغييرات دون شك تنمية علاقات الصداقة وحسن الجوار والتعاون الواسع بين جميع البلدان في أوروبا .

إن توحيد الدولتين الالمانيتين أصبح ممكنا في سياق التحرك الاوروبي نحو اقامة وطن أوروبي مشترك . وهذا اتجاه ننوي أن نعززه . وأوكرانيا حريصة على زيادة الاسهام في الحياة الدولية لاوروبا .

إن اعلان ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ بشأن السيادة الوطنية الذي أصدره مجلس السوفيات الاعلى للجمهورية قد أكد عزم الشعب الاوكراني على أن يشارك مباشرة في عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وفي الهياكل الاوروبية . ونأمل أن تفهم طموحاتنا وتلقى التأييد من المجتمع الدولي وأن تتحقق دون إبطاء .

بيد أن التغيرات الايجابية التي تحدث في العلاقات الدولية لا تعتبر سببا كافيا لتجاهل النزعات الهدامة التي لا تزال قائمة على المسرح الدولي . ولعل قيامها يمثل التناقض الاكبر في الفترة الحرجة الحالية .

إن العدوان المسلح الذي شنه العراق مؤخرا على الكويت يعود بنا الى ما كان يحدث في عصر الاعتماد على سياسة القوة . وفي هذا الصدد أعلن مجلس السوفيات الاعلى لجمهوريتنا أن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تعتبر استخدام القوة وسيلة غير مقبولة لتسوية المنازعات الدولية غير المترتبة على عدوان مسلح . إن سيادة الكويت ، واستقلالها الوطني ، وسلامتها الاقليمية ، يجب استعادتها كاملة وحمايتها . والقرارات الحاسمة التي اتخذها مجلس الامن ، بما في ذلك فرض عقوبات إلزامية لقيت التأييد من جانب المجتمع العالمي ، قد أوضحت أن الامم المتحدة قادرة في ظل الظروف الجديدة على منع العدوان ووقفه . ويرجى أن يؤدي التكثيف المستمر للجزاءات

بلا هوادة ، إلى إزالة أي إغراء بالاندفاع في مغامرة عسكرية . فالأمم المتحدة في عام ١٩٩٠ قادرة على تنفيذ مقاصد ميثاقها التي تتصل بالحفاظ على السلم والعدالة .

لقد أدى العدوان العراقي الى زيادة تفاقم الحالة السياسية في الشرق الاوسط ، وهناك ضرورة ملحة لإيجاد حل سياسي لصراع الشرق الاوسط بأكمله ، وتعتبر القضية الفلسطينية لب هذا الصراع ، ونرى أن الوسيلة الفعالة لتسوية الصراع بأكمله هي بدء الحوار بشأن تنفيذ قرار الامم المتحدة المتعلق بالموضوع عن طريق عقد مؤتمر للسلم يضم جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الدائمون في مجلس الامن .

إن التحول من العداء المرير الى المشاركة في الشؤون السياسية العالمية يمكنه أن يسهل ، بل لا بد وأن يسهل ، عملية البحث عن حلول عادلة ومنصفة لجميع النزاعات الاقليمية دون استثناء .

وكان رأي حكومة جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية دائما أن جميع الصراعات والأزمات الدولية ينبغي أن تحل بالوسائل السلمية على طاولة المفاوضات . ونرى أن آلية صنع السلام في الامم المتحدة يجب أن تستخدم استخداما كاملا لتحقيق هذا الهدف . وينطبق هذا تماما على مشكلتي أفغانستان وكمبوديا ، وعلى الحالتين القائمتين في شبه الجزيرة الكورية وفي الصحراء الغربية ، وعلى تفكيك الفصل العنصري وغير ذلك من الصراعات الاخرى .

إن اقامة عالم جديد ديمقراطي متحضر آمن حقا سيكون أمرا ممكنا إذا عملت جميع الدول معا على تعزيز الهيكل الامني الشامل المتعدد الابعاد على مستويات من القدرة العسكرية دائبة التناقص .

إن المشاركة النشطة من جانب الامم المتحدة في عملية نزع السلاح ، التي ينبغي أن تشمل جميع أنواع الاسلحة وتمتد الى جميع المناطق ، جديرة بالتالي أن تولى بأولوية عالية . وينبغي لكل بلد أن يسهم بقدر ما في تعزيز الامن الدولي عن طريق نزع السلاح الثنائي والمتعدد الاطراف .

إننا نشاطر وجهة النظر القائلة بأن ثمة تقدما ملحوظا قد أحرز مؤخرا في هذا الميدان ، مما يفتح احتمالات أكبر للمستقبل . وأحد المنجزات الهامة يتمثل في الحوار السوفياتي - الأمريكي بشأن تحديد الأسلحة النووية . وقد تحققت نتائج تستحق التنويه بها في هذا الصدد . إن إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى أصبحت كاملة تقريبا ، ونأمل أن يتم قريبا التوصل الى معاهدة بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . إن هذا كله يعني أن نزع السلاح النووي الحقيقي قد بدأ .

بيد أن هناك عددا من القضايا التي تحظى بأولوية والتي لا تزال في حاجة الى حل . فكلنا في هذه القاعة ندرك تماما أن أحد الأهداف الملحة في مجال نزع السلاح هو الحظر الكامل لجميع التجارب النووية . وترى حكومة أوكرانيا أن إحدى الوسائل لتحقيق حل مبكر لتلك المشكلة تتمثل في توسيع نطاق معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ بشأن حظر التجارب النووية في بيئات ثلاث ، ليشمل التجارب الجوفية كذلك . ونتوقع أن يولي المؤتمر الاستعراضي القادم في عام ١٩٩١ أهمية خاصة لهذه الامكانية . ويمكن تسهيل التوصل الى هذا الحل إلى حد كبير بإعلان الوقف المشترك لجميع التفجيرات النووية من جانب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية .

وإلى الذين لا يزالون في الولايات المتحدة يشككون في الحاجة الى وقف التجارب النووية بالكامل ، أو ينكرونها ، أقول : إن ما يمكن أن يعود على بلدكم وقادتكم من مغانم معنوية ومادية نتيجة الاستجابة لرغبة المجتمع الدولي في تخليص كوكبنا نهائيا من التفجيرات النووية ، هو أمر يفوق كل تصوراتكم .

كما اننا نقترح بدء محادثات موضوعية بشأن حظر انتاج المواد الانشطارية لاغراض التسلح .

وثمة مسألة أخرى تثير القلق الا وهي أن بعضا مما يسمى بالدول "ذات القدرة النووية" لم تنبذ فكرة التحول الى دول نووية . ولقد تجلت خطورة هذه المشكلة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي عقد مؤخرا والذي حضره وفد أوكراني لاول مرة . وأود بهذه المناسبة ، أن أشير الى إعلان رسمي اعتمده برلماننا تبدي فيه اوكرانيا اعتزامها أن تصبح في المستقبل دولة محايدة لا تشترك أبدا في أي أحلاف عسكرية وتلتزم بالمبادئ الثلاثة القاضية بعدم قبول ، أو انتاج ، أو حيازة الاسلحة النووية .

إن ابرام الاتفاق السوفياتي - الامريكي الثنائي الخاص بتدمير الاسلحة الكيميائية وعدم انتاجها قد هيأ أهم ما يلزم من الشروط للتعجيل بوضع الصيغة النهائية لاتفاقية متعددة الاطراف لحظر تلك الاسلحة حظرا تاما وتدمير الموجود منها .

وما زال الخطر المتمثل في عسكرة الفضاء الخارجي مبعث قلق بالغ . أما المشاكل الاخرى التي تتطلب حلولا سريعة فتشمل الحد من الانشطة والاسلحة البحرية وخفضها ، ومنع انتشار وأنواع الاسلحة بالغة التطور ، وإزالة ما لاي بلد من قواعد في أراضي الغير وغير ذلك من أشكال الوجود العسكري .

وثمة مسألة أخرى استرعت الانتباه بشكل حاد في الآونة الاخيرة ، الا وهي قضية تأمين التحول المنظم من الانفاق على الدفاع والانتاج العسكري إلى الاغراض المدنية . فما الذي يمكننا القيام به لاستخلاص أقصى مكاسب من عملية التحويل بأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية ؟ إن هذه لمسألة تشغلنا جميعا . وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ، قال السيد ه د. غينشر وزير خارجية المانيا الاتحادية ، أمام الجمعية العامة :

"إن تحويل مصانع الأسلحة الى انتاج السلع المدنية مهمة عالمية لتحقيق السلم . ونحن مستعدون للتعاون مع أية أمة في هذا الميدان الجديد والهام للأمن الدولي" . (A/45/PV.8 ، ص ٣٠)

وإنني أرحب بذلك التصريح وأود أن أقول ما يلي : إننا وقد انسقنا ، وكذلك ألمانيا المقسمة ، الى سباق تسلح مرهق ، فإنه ليسعدنا الآن ، بحق ، أن ننخرط في تعاون عملي مع دولة ألمانيا الموحدة بغية تجريد الصناعة من الطابع العسكري .

عند استعراض الحالة السياسية السائدة حاليا في العالم ، يجب علينا ألا نغفل ما للأمن الدولي من أبعاد اقتصادية . ذلك أن تطور الروابط الاقتصادية العالمية لا يساير الوقائع السياسية الراهنة . فنحن نواجه في التنمية الاقتصادية مظاهر تفاوت عديدة . وما زالت مستويات المعيشة في كثير من مناطق العالم منخفضة الى أقصى حد وحتى إن ارتفعت فإن ارتفاعها يكون شديد البطء .

ومن أسوأ المشاكل التي تواجهها بلدان كثيرة ، ومن بينها البلدان النامية ، ندرة الموارد اللازمة لأغراض التنمية ، وتعاظم حجم الديون الخارجية . ولا بد من إحراز تقدم في تطوير التعاون الدولي وتكييفه مع الحقائق العالمية الجديدة ، إذا أريد حل هاتين المشكلتين وغيرهما من المشاكل الحادة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

لقد غدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة معلما هاما في هذا الميدان ، وذلك لما ورد ذكره في إعلانها من أنه تم التوصل الى توافق في الآراء بشأن النظام الاقتصادي العالمي الجديد . وفي رأينا ، أن الركن الأساسي في الاعلان هو تأييد الجمعية العامة للجهود التي تبذلها دول أوروبا الشرقية بغية تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية الجذرية ، وكيما تدمج في النظام الاقتصادي العالمي بانتهاج عدة سبل من بينها الانضمام الى المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية . ومثلما كان اهتمامنا المشترك ، منذ زمن غير بعيد ، بتأمين سلامة رواد الفضاء هو الذي حدا بالمهندسين على النهوض بتحقيق التجانس بين مركبتي الفضاء "سويوز" و "أبولو" ، فإن مصلحتنا

المشتركة في كفالة الأمن الاقتصادي الدولي تقتضي ، اليوم ، إدماج اقتصادنا في النظام الاقتصادي العالمي .

إن القانون الذي اعتمده البرلمان الأوكراني فيما يتعلق بالاستقلال الاقتصادي سوف يساعد جمهوريتنا على الاضطلاع بدور في الشؤون الدولية يلائم إمكاناتها السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية . ونحن نولي ، في هذا الصدد ، أهمية كبرى لإرساء علاقات اقتصادية وتجارية قوامها المساواة والمنفعة المتبادلة ، وللتوسع في تلك العلاقات مع البلدان الأوروبية المجاورة لنا وسائر البلدان الراغبة في التعاون . إن قانوننا أصبح ، يمنح الملكية بجميع أشكالها نفس القدر من الحماية القانونية وذلك شرط أساسي لانتقالنا الى الاقتصاد السوقي . وسوف تتاح فرص متساوية لتطوير المشروعات الخاصة بجميع أشكالها ، الأمر الذي سيشجع على المنافسة ويمنع الاحتكارات . ونحن نسعى ، بوجه عام ، إلى ايجاد نموذج اقتصادي فعال من شأنه أن يزيل القيود المفتعلة ويطلق القدرات الخلاقة لدى الأفراد .

وإننا نمر الآن بفترة انتقالية عصيبة ونتصدى لوضع اجتماعي معقد . كما أن المشاكل الاقتصادية تتفاقم والانفعالات السياسية آخذة في الاحتدام . وفي هذه الأحوال غير العادية التي نشهدها حاليا والتي تسعى فيها أوكرانيا الى تأكيد سيادتها وقوميتها واستقلالها الاقتصادي ، تركز الحكومة جهودها على الحيلولة دون انهيار الاقتصاد وازدياد هبوط مستويات المعيشة . ونحن نثابر على العمل بلا كلل للتصدي للمشاكل ولإحراز نتائج ملموسة بأسرع ما يمكن . وتتخذ الحكومة مزيدا من الخطوات لحماية مصالح الشعب باعتماد تدابير اقتصادية ، وسياسات ضريبية وغير ذلك من الوسائل المتاحة .

إلا أن الشدائد الاقتصادية في اوكرانيا ، التي غدت أراضيها كلها منطقة كارثة بيئية ، تتفاقم بفعل المشاكل البيئية . فبالنظر الى فاجعة تشيرنوبيل ، تعلق أوكرانيا أهمية شديدة على الجهود الرامية الى صوغ استراتيجية من أجل بقاء كوكبنا وذلك في مؤتمر البرازيل عام ١٩٩٢ . ونحن نتطلع الى هذا المؤتمر يحدونا الأمل في أن

يتحقق في مجال حماية البيئة ، مزيد من التعاون القائم على التفاعل البناء بين جميع البلدان في التصدي للمشاكل البيئية . ذلك أن بناء عالم نظيف بيئيا يغدو الآن من الامور ذات الاولوية لدى الامم المتحدة .

ولقد أوضح مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل أن أحد العوامل الحاسمة المؤثرة في الصحة البيئية لكوكبنا ، والصحة البدنية للاجيال المقبلة يتمثل في قدرتنا على وضع فتوحات العلم والتكنولوجيا في خدمة البشرية . فالتقدم التكنولوجي في حد ذاته يمكن أن يتحول تلقائيا إما الى جسر نحو المستقبل ، أو إلى سبيل الى الفناء . ولن يتسنى تمهيد الطريق للتحسين المبكر لمستويات النشاط الصناعي إلا بتدويل الانجازات التكنولوجية تدويلا متعمدا ، وبتبادل طرائق الانتاج السليمة بيئيا والعائدة بالنفع على البشرية .

وما تقدمه الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من إسهامات في مجال التعاون من اجل تخفيف الآثار المترتبة على حادث تشيرنوبيل النووي هو أحد مظاهر النهج الجديد . ويعد القرار المتعلق بهذا الموضوع والذي اعتمد بتوافق الآراء في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية الثانية لعام ١٩٩٠ برهانا ساطعا على ما حظيت به الحالة في بييلوروسيا وأوكرانيا وبعض أجزاء من روسيا من تضامن واهتمام دوليين . وكان القرار تعبيرا عن الرغبة في تقديم المساعدات لضحايا الحادث دون اخضاع تلك المساعدات لاي قيود أيديولوجية أو لقيود العضوية في التكتلات . واسمحوا لي أن أنقل شعور حكومة وشعب أوكرانيا بالامتنان الصادق لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ولجميع المانحين ، جماعات وأفرادا ، الذين ساعدونا في أوقات الشدة هذه .

ومن دواعي التشجيع المعنوي الكبير لشعبنا ، شعوره بأن أمم العالم المتحدة قد وقفت الى جواره في أوقات الشدة التي عاشها في أعقاب كارثة تشيرنوبيل . وأناشد الجمعية العامة أن ترتفع الى مستوى آمال الذين تحملوا المعاناة فتعتمد قرارا بشأن ما ينبغي أن تقدمه الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الامم المتحدة من مساعدة وتعاون لإصلاح الدمار الناجم عن كارثة تشيرنوبيل . وأود إفادتكم بأن أوكرانيا قد قررت تجميد إنشاء محطات جديدة للقوى النووية وإغلاق المحطة الموجودة في تشيرنوبيل . وسيقام في منطقة تشيرنوبيل مركز أبحاث دولي ، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع الدول المعنية . وبينما نعبئ البلايين من الاموال ، الى جانب إمكانيات أوكرانيا العلمية والتكنولوجية ، لخدمة البرامج الرامية الى إزالة آثار الكارثة ؛ فإننا نتطلع أيضا الى مشاركة المجتمع العالمي في تلك الجهود .

وثمة واجب هام يتعلق ببناء هياكل جديدة للامن الدولي ، هو تعزيز وتنمية التعاون الانساني وإزالة بقايا المواجهة داخل هيئات الامم المتحدة الاجتماعية - الانسانية والقانونية حتى يمكن تحرير نشاطها من القيود الايديولوجية ، والتركيز على تحقيق نتائج فعالة . وفي رأينا أن في اعتماد الجمعية العامة للإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة ، وإعلانها ، بناء على

مبادرة من أوكرانيا لعقد الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . دليلا على تصميم الدول على تحقيق النصر في النضال ضد هذا الوباء الاجتماعي .

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على استعداد للقيام بدور فعال في تحقيق اهداف عقد الامم المتحدة للقانون الدولي ، لان "الاوان قد آن حقا لكي يسود القانون الدولي" كما أعلن الرئيس ميتران من فوق هذه المنصة . وبالنسبة لنا فإن التاكيد على سيادة القانون الدولي يسير جنبا الى جنب مع بناء دولة ديمقراطية تقوم على حكم القانون .

إننا نزداد اقتناعا بأن وضع معايير موحدة لحقوق الانسان تنفذها الدول الديمقراطية التي يسودها حكم القانون ، وتاكيد القيم العالمية ، يمكن أن يكونا اجدى من أي شيء آخر في مساعدة البشرية على الشعور بانها أسرة عالمية مشرّبة بروح انسانية وليست مجموعة ضخمة من دول غير متعاونة .

وقد وجدت هذه الآراء ما يساندها في النتائج التي توصلت إليها الحلقة الدراسية التي نظمتها الامم المتحدة حول المعايير الدولية لحقوق الانسان والتي عقدها في كييف في الاسبوع الماضي مركز الامم المتحدة لحقوق الانسان ، بالتعاون مع حكومة جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

وتود أوكرانيا أن ترى المعايير المقبولة لحقوق الانسان تجتمع في تواؤم مع ضمانات أوسع نطاقا للامن والتعاون الدوليين . إن حقوق الانسان والامن الدولي والتعاون تشكل كلها وحدة واحدة لا تتجزأ في السياسة الدولية وفي الممارسة العملية من أجل ضمان السلم الدائم والتقدم المستقر في هذه الظروف الحاسمة ، التي لا تلج فيها البشرية فحسب أبواب الالف سنة الجديدة من عمرها ، وإنما تستهل كذلك حقبة تاريخية جديدة نامل أن تتميز بقدر أكبر من الكمال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ، اشكر رئيس وزراء جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على البيان الهام الذي القاه توا .

اصطحب السيد فيتالي ماسول رئيس وزراء جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية من المنصة

السيد كوردوفيز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ، اننا جميعا في اكوادور نشعر نحو بلادكم بالاعجاب الشديد والصداقة العميقة . وأود أن أعرب لكم عن هذه المشاعر وأنا أحييكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة . وأتمنى لكم النجاح التام .

ويحتاج العالم اليوم ، كما كان الحال في الماضي ، الى تعزيز مكانة الامم المتحدة . وينبغي للمجتمع الدولي في الحاضر أكثر من الماضي ، أن تحكمه المبادئ الاساسية المكرسة في الميثاق . وينبغي أن تُبنى حقبة جديدة يسودها السلم والامن والتنمية والديمقراطية .

وتود اكوادور مرة أخرى أن تقيم الدليل على إيمانها بالامم المتحدة وعلى تفانيها في سبيلها وتجديد التزامها بجميع مبادئ القانون الدولي والعدالة التي دعمتها المنظمة باستمرار . وترد هذه المبادئ ذاتها في الدستور السياسي لبلدي ، وهي التي توجه السياسة الخارجية لحكومتي .

وإشادتنا بالامم المتحدة هي اعتراف بروحها النبيلة وبالعمل البناء الذي تضطلع به باستمرار والذي يعبر عن آمال العالم في مستقبل أفضل* .

ولا بد أن يسعى العالم الذي نعمل على إقامته الى تعزيز التضامن في أنحاء العالم وإيجاد الاطار الملائم لكي تسود روح الزمالة البناءة ويسود التعاون على المستوى الدولي . وعليه أيضا أن يحترم القيم الاساسية للجنس البشري . إن ما يسمى بالعقد الاجتماعي أي ما يكمن وراء تشكيل الجماعات والمجتمعات ، وقيام الدولة ذاتها وإنشاء المنظمات الدولية إنما هو شيء يقوم على هدف جوهري يمثل الاساس المنطقي لهذه الكيانات . ويتمثل ذلك الهدف في تيسير التوصل الى حلول للمشكلات المشتركة والتمكين

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الشعالي ، الامارات العربية المتحدة .

من تلبية التطلعات المشروعة للجنس البشري . والاعتراف بالحقوق والالتزامات المناسبة للمجتمع الذي يخلق على هذا النحو إنما هو الركيزة التي تقوم عليها الديمقراطية .

ويوما بعد يوم يصبح العالم أكثر تكافلا ، وعلى العالم أن يحقق المزيد من التضامن . وقد أصبح التضامن شرطا لا غنى عنه لجوهرنا المشترك كبشر . إننا نعيش على نفس الكوكب . ومستقبلنا ومصيرنا واحد . وكما قال أحد حكماء الرومان إننا بشر ولا يمكن لشيء بشري أن يكون غريبا علينا .

ومنذ العام الماضي ، والجنس البشري يعيش في فترة من التوقعات والآمال . وفي عالم سريع الخطى الى درجة مذهلة ، حدثت تغيرات ، بلغت في ضخامتها وعمق أبعادها حدّا جعل من المتعين علينا الآن رؤية العلاقات الدولية من منظور مختلف تماما عن ذلك الذي كان يعتبر صالحا في الجانب الأكبر من هذا القرن . وكان تداعي حائط برلين هو أبرز رموز عملية تحول كانت إيذانا بعصر جديد في العلاقات بين الدول العظمى وأدت الى قيام وترسخ تجمعات اقتصادية كبرى لها نفوذ حاسم على الساحة الدولية .

إن الشعوب هي الابطال الرئيسية لهذه التحولات . فشعوب العالم إدراكا منها لقوتها وقدرتها على تقرير مصيرها ولمعرفتها الاكيدة بحقوقها وإصرارها على المطالبة بأن تنفذ الدول هذه الحقوق تنفيذا صارما ، تصوغ الآن طرائق ومؤسسات جديدة تعتمدها بحرية لمواصلها سعيها الدؤوب من أجل السعادة .

إن التحولات الجارية إنما تعمل على تغيير كل الانماط السياسية والاقتصادية والاستراتيجية . فالحوار البناء يزداد قوة ويمضي قدما بسلاسة . وهو يتسم بثقة متزايدة ويغذي نفسه بنفسه وهو يؤتي ثماره في شكل أعمال إيجابية تعود بالنفع على البشرية جمعاء . ومن المناسب حقا الإشادة ببصيرة كل من قادوا عملية الانفراج الدولي هذه وشجاعتهم وخاصة الرئيس ميخائيل غورباتشوف رئيس الاتحاد السوفياتي .

إننا نرحب بإعادة توحيد ألمانيا ، إذ نرى أن هذه الخطوة ذات الدلالة البعيدة الأثر يمكن أن تكون لها أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد العالمي وفي تعزيز جهود أوروبا الرامية إلى تشجيع التفاهم والمناخ العالمي للانفراج . وتمتد العملية الجارية لإضفاء الطابع العالمي على الامم المتحدة إلى كوريا ، ولا بد وأن تأتي مظاهر التفاهم التي تتحقق رويدا هناك معبّرة عن التوجهات المحركة للعملية كلها .

كما شاهدنا أيضا خلال السنة التي انقضت منذ الدورة الماضية للجمعية العامة ، نجاح النضال البطولي المستمر لشعب ناميبيا الأبي الذي دعمته منظمتنا العالمية . فانضمام ناميبيا إلى الامم المتحدة كعضو جديد فيها ، يعطي مغزى خاصا دائما لوقوفها رمزا للنضال الناجح ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري .

وتعرب إكوادور عن أملها في أن تصبح التدابير التي اتخذتها حكومة دي كليرك لإضفاء الشرعية على المؤتمر الوطني الافريقي وإطلاق سراح القادة السياسيين وغير ذلك من الخطوات الاخرى التي اتخذتها صوب انفتاح الحياة السياسية في جنوب افريقيا ، جزءا من عملية تفضي إلى اختفاء نظام الفصل العنصري الكريه اختفاءً تاما كاملا . وأمام هذه الخلفية نرى وجه ذلك القائد الملهم العظيم البعيد النظر ، نيلسون مانديلا الذي أود ، نيابة عن إكوادور ، أن أشيد به إجلالا وتقديرا .

إن التدابير التي اعتمدتها الامم المتحدة في أمريكا الوسطى قد كان لها أثر كبير في تسهيل تنفيذ اتفاقي اسكويبولاس وتيلا . وكانت العملية الانتخابية في نيكاراغوا وانتقال السلطة ديمقراطيا إلى حكومة انتخبها شعب نيكاراغوا انتخابا حرا خطوتين إيجابيتين على الطريق المؤدي إلى التسوية السلمية .

لقد برهنت إكوادور مرة أخرى على تأييدها لأعمال الامم المتحدة وتضامنها مع شعب نيكاراغوا والتزامها المستمر بإيجاد تسوية سلمية للنزاعات وذلك عندما شاركت بضباط من قواتها المسلحة في المهمة التي عهد بها مجلس الامن إلى فريق الامم المتحدة للمراقبة في أمريكا الوسطى .

إننا نعتقد أن شعب السلفادور يجب أن يواصل حواره ، ذلك الحوار الذي يجب أن يكون مرنا وواقعيا ، من أجل التوصل إلى أوجه تفاهم بين قواه السياسية ، وبذلك يضع حدا للازمة التي استمرت لسنوات عديدة ، وراح ضحيتها كثيرون . كما أننا نتابع عن كثب ، وبنفس الاهتمام ، إمكانيات التغلب على المواجهة في بلدان أخرى في المنطقة أيضا . وقد برهنا على استعدادنا للتعاون صوب تحقيق هذه الغاية بطريقة عملية ترمي إلى تسهيل نوع الحوار الذي يفضي في نهاية المطاف إلى إيجاد حلول متفاوض عليها تقبلها الأطراف المتجابهة حاليا .

ووفقا لذلك ، رحبت حكومة إكوادور ترحيبا أخويا بالاجتماع الذي عقد في بلادي في الاسبوع الماضي والذي أدى إلى وضع بعض الخطوط الإرشادية الاساسية للمصالحة داخل المجتمع الغواتيمالي . وقد أفضى هذا الاجتماع إلى إصدار إعلان كيتو في إطار عملية عززتها لجنة المصالحة الوطنية لذلك البلد ، وهي اللجنة التي شكلت في إطار اتفاق اسكويبولاس . ونحن نعتقد أنه يتعين علينا تأييد كل جهد يرمي إلى تعزيز الديمقراطية . ولهذا السبب أيدنا أيضا مطالبة حكومة هايتي بأن تتعاون منظمتنا معها لضمان إجراء الانتخابات القادمة على النحو السليم .

إن الطريق الذي يجب أن يتبع للتغلب على سائر الصراعات لا بد وأن يكون حقا هو طريق التسوية السلمية . لذلك ، يسعدنا أن نلاحظ أن هذه المنظمة العالمية قد

مارست نفوذها من أجل التوصل إلى تسوية للصراع الكمبودي . إننا نؤكد بعميق الثقة ان إيجاد حلول لصراع الشرق الاوسط إنما يشكل تحديا للامم المتحدة وأمرا ذا أهمية بالنسبة لها لانها إذا ما وجدت هذه الحلول - وهذا التزام تاريخي يتعين عليها أن تفي به - فإنها ستتعزز وستبرهن على أن وجودها أمر أساسي بالنسبة للسلم في السنوات القادمة .

إننا نرى أمامنا عالما يجب أن يعيد تنظيم علاقاته الدولية ويكيفها وفقا للظروف المتغيرة . فالمشاكل القائمة بين البلدان مختلفة عن تلك التي اتسمت بها المجابهة بين الشرق والغرب . ويتعين على الامم المتحدة أن تواصل بنشاط ما تقوم به من عمل مخلص للنهوض بالسلم وتوطيده . إن أزمة الخليج إنما تبرهن على أن المجتمع الدولي بأسره يثق في قدرة مجلس الامن على التصرف . فمجلس الامن ، وقد استعاد السلطة المسندة إليه بموجب الميثاق - استطاع أن يتخذ خطوات تكفل الاحترام الكامل لمبادئ المنظمة . وأود أن أكرر هنا أن إكوادور تؤيد كل قرارات مجلس الامن تأييدا راسخا . كما أننا لاحظنا أيضا أن الانفراج بين الدولتين العظميين كان في قمة هلسنكي أكثر من مجرد بلاغة كلامية ، وأن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد اتفقا على تكييف مواقفهما وأعمالهما وفقا لانماط الحلول التي أقرتها الامم المتحدة .

كل هذه أمور محمودة ومشجعة في وقت يتضح فيه على نحو متزايد أن العالم لديه مشاكل أخرى يتعين عليه أن يتصارع معها . إذ أن هناك قوى يمكن أن تخلق مشاكل وتغير على نحو مأسوي المد المتجه صوب السلم والذي تود البشرية استمراره . فأزمة الفقر والجهل وأوجه التفاوت الهائلة بين الغني والفقير ومشاكل البيئة والمخدرات تعد كلها في الوقت الراهن مصادر خطيرة للصراع .

وإذا ما نجحنا في وقف استخدام القوة بين الدول ، سنكون بهذا قد خطونا خطوة رئيسية واسعة على الطريق المؤدي إلى السلم ، لكن إذا ما أردنا أن نجعل السلم والامن فعالين ، فعلينا أن نقيم علاقات دولية تستند أساسا إلى نظام أخلاقي إطاره الوئام والتضامن ، علاقات تفتح فرص النفع والرفاهية أمام الجميع . هذا يعني أنه

يتعين علينا أن نضع حدا للتخلف الاجتماعي والاقتصادي ولتلوث البيئة . كما يعني أنه يتعين علينا أن ننظر إلى مشكلة المخدرات كما لو كانت مشكلتنا الخاصة ، ويعني أن العلم والتكنولوجيا والموارد المالية والتجارية وإنتاج السلع والخدمات لا يمكن أن تفصل عن التطلعات المشروعة لكل عضو من أعضاء المجتمع الدولي . فالتضامن الإنساني لا يمكن أن يكون مقصورا على قضايا معينة أو محدودا بحدود أمم أو مناطق معينة . والأمن يجب أن يكون عالميا وكلا لا يتجزأ .

يتعين علينا أن نعيد تعريف معنى ونطاق السلم والأمن . وفي نفس الوقت علينا أن نعزز قدرة المنظمة على التصرف . فالبشرية تود أن تعيش في عالم يسوده السلم والحرية والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان ، في عالم خال من الخوف وانعدام الثقة . وهذا ليس عالما خياليا إنه عالم في متناول أيدينا إذا ما استطعنا أن نعطي للتكافل والتضامن المعنى الحقيقي الذي يجب أن يعطى لهما ، وإذا ما عملنا سويا على توضيح مفهوم جديد للأمن الجماعي يكون أكثر تماشيا مع المشاكل والمخاطر التي تواجهنا الآن . ويتعين على منظومة الأمم المتحدة ككل أن تواجه الحقيقة والاحتياجات الجديدة للبشرية . وسيتعين علينا اتخاذ تدابير تمكن هذه المنظومة من أن تعمل بخطوط إرشادية منقحة لمكافحة أنواع العنف الجديدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين .

إن هذه العملية ستكون عملية حساسة طويلة معقدة لا بد من التصدي لها بشجاعة ونفاذ بصيرة ودون أي تسرع لا مبرر له ، لكن أيضا دون أي تردد ليس له ما يبرره .

وتحاول إكوادور منذ أن تولت حكومتها الحالية مقاليد الحكم أن تشدد على تنفيذ المبادئ التقليدية لسياستنا الدولية ، اقتناعا منها بأنه يمكن بل ينبغي لكل البلدان - بغض النظر عن حجمها أو قوتها الاقتصادية أو العسكرية - أن تسهم في إقامة عالم يسوده التقدم والتعاون . ولبلدان أمريكا اللاتينية من الاسباب ما يجعلها ترى انه من الضروري أن يعمل الجنس البشري كله كرجل واحد ، ولا بد لنا من أن نواصل العمل في سبيل تلك الغاية .

وأقرّ رؤساء البلدان الخمسة الاعضاء في حلف الانديز الذين اجتمعوا في جزر غالاباغوس اتفاقات ذات أهمية بالغة في حفز التكامل دون الاقليمي ووضع الاساس لمناخ السلم والامن والتعاون في إطار من التفاهم وحسن الجوار ، الامر الذي سييسر القضاء على كل المشاكل التي تعرقل هذه المسيرة وتؤثر سلبيا على علاقاتهم . وأدى اجتماع هؤلاء الرؤساء في غالاباغوس ، والاجتماع الذي عقد بعده في ماتشوبيتشي إلى تمكين حكومات بلدان حلف الانديز من إقامة روابط أقوى تقوم على الثقة والاحترام المتبادلين بشكل مطلق . ومن شأن ذلك أن يمكّن الحكومات أن تعالج بقدر أكبر من الفعالية المسائل ذات الإلحاحية والاهمية الاكبر في نظرها .

وبهذه الروح ، ولاول مرة منذ ١٧٠ عاما في تاريخ الجمهورية ، قام رئيس جمهورية بيرو بزيارة إكوادور ، كما قام رئيس جمهورية إكوادور بزيارة بيرو . وقد استقبل كل من الرئيسين بالاحترام والمودة بما يتناسب مع تصميمنا المشترك على جعل علاقاتنا الثنائية أكثر ازدهارا . ومما لا شك فيه أن هاتين الزيارتين المتبادلتين ستسهمان في تهيئة بيئة تمكّننا من الاستفادة من كل الفرص التي يتيحها تجاورنا ومن التغلب على الخلافات التي تفرق بيننا . ذلك هو ما قاله الرئيس رودريغو بورخا في اجتماع ماتشوبيتشي التاريخي ، وهو ما أعدت أنا تأكيده في التقرير الخاص بالعلاقات الخارجية هذا العام .

ولا تزال أمريكا اللاتينية تعاني من آثار أخطر أزمة واجهتها في تاريخها ، إلا أنها تواصل تعزيز مسيرتها الديمقراطية رغم الاخطار التي تهدد استقرارها الاجتماعي .

إننا نمتلك موارد بشرية وطبيعية أساسية ، ويمكننا بالتالي أن نسهم إسهاما كبيرا في حل المشاكل الدولية . لذلك يعد التغلب على تلك الأزمة أمرا حيويا للمنطقة كما أنه يفيد بقية العالم .

وفي ظل هذه الظروف ، يمكن وينبغي أن تؤدي مبادرة الرئيس بوش المتعلقة بالامريكتين إلى شراكة تقوم على المصلحة المتبادلة ، ولا تنبني عناصرها على الأفكار الابوية المتمثلة في تقديم المعونة الاقتصادية المباشرة ، وإنما يجري تصوّرها في سياق التغيّرات التي يلزم إحداثها في التجارة الدولية ، والتمويل والاستثمار الدوليين . وتشمل هذه التغيرات توسيع نطاق المبادلات التجارية بقصد رفع الحواجز ، وإزالة العقبات ، ورفع أسعار أفضل وأكثر إنصافا ، وخفض الديون الخارجية وتكاليف خدمتها ، والنهوض بالاستثمار . إن تنفيذ هذه المبادرة في حينها وبدينامية يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في حسم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العويصة في المنطقة ، وفي تعزيز الاستقرار السياسي ، وإقامة علاقات جديدة في نصف الكرة الغربي .

وقد ردّت إكوادور بل أمريكا اللاتينية برمتها ردا إيجابيا على اقتراح الولايات المتحدة هذا . وعلينا أن نضع الآن التفاصيل ونرسي الاساس اللازم للمفاوضات الرامية إلى تحديد المشاكل والإمكانات . لقد طرح الرئيس بوش اقتراحه هذا برؤية ثاقبة وبروح براغماتية . ونحن - في أمريكا اللاتينية - ينبغي لنا أن نقوم ، فرادى وجماعات ، بتحديد الاستجابات البنّاءة التي تمكنا من التوصل إلى السبل المحققة للمنفعة المتبادلة .

وتؤكد إكوادور مجددا آراءها بشأن مشكلة المخدرات المأساوية . وقد أبرزت نتائج الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة المسؤولية التي يتقاسمها منتجو المخدرات والمتجرون بها وموردو مكوناتها ومستهلكوها . كما بينت تنوّع وتعقد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تنتج المواد الخام للمخدرات . وأوضحت

أنه من الضروري وضع نهج مشترك وشامل للنجاح في مكافحة هذه الآفة التي تضر الجنس البشري . وسنتمكن من اتخاذ تدابير فعالة بفضل العمل المتضافر الذي نشارك فيه جميعا وبفضل الدعم المالي والتقني .

وترى إكوادور أن حماية البيئة تمثل إحدى المسائل التي تسلط أقوى الأضواء على الترابط القائم بين جميع الدول ، والتي لا بد أن تدفعها إلى العمل الموحد . وينبغي أن يكون مؤتمر عام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية معلما في التاريخ الإنساني . ولا بد للأعمال التحضيرية لذلك المؤتمر ، التي يوجهها بدينامية وفعالية ، موريس سترونغ ، أن تستمر بشكل مفصل ومحدد . ولا بد من أن تكون الاتفاقات التي تقدم لاعتمادها محددة وفعالة .

وقد كان من حظ إكوادور أن تضطلع حاليا ووقت وقوع حديثين رئيسيين بدور الأمين المؤقت لمعاهدة التعاون بين بلدان الأمازون ، التي وقّعت عليها ثمانية بلدان . فأولا هناك مرحلة جديدة في المعاهدة تبدأ الآن ، في إطار الخطوط التوجيهية التي وضعتها بلدان الأمازون في التزامها بالتعاون مع ٥٠ برنامجا وما يزيد على ١٠٠ مشروع لها أهمية بالغة ، وهي برامج ومشاريع تتصل بالبيئة ، والعلم والتكنولوجيا ، والصحة ، وشؤون السكان الاصليين ، والنقل ، والسياحة ، والإعلام ، والتعليم . ونلاحظ أيضا أن البلدان والمؤسسات بشكل عام تولي أهمية قصوى لجهود التنمية القابلة للاستمرار في منطقة الأمازون . هذان العاملان يؤديان إلى نشوء حالة خاصة ، لأن البلدان تحدّد الآن بوضوح ما تحتاج إليه وما يتعين عليها أن تفعله بطريقة سيادية في داخل أراضيها ، والمجتمع الدولي مستعد للعمل على أساس الشروط والسياسات والاستراتيجيات التي حدّدتها بلدان الأمازون نفسها .

إننا نعيش في عالم أكثر إدراكا لمشاكله وإمكاناته . والشعوب في كل أنحاء المعمورة تعلم حقيقة الأمور في العالم كله ، وهي أكثر دراية بالهوّة غير العادلة التي تفصل بين المجتمعات المفرطة في الثراء والمجتمعات المفرطة في الفقر . وتواجه الأمم المتحدة ، التي تتعاظم مكانتها بنفس خطى فاعليتها ، التحدي الجسيم المتمثل

في ضرورة الإسهام في تعزيز الاتجاهات الإيجابية في العلاقات الدولية ، والنهوض بالجهود الرامية إلى إيجاد بُعد جديد للاستقلال والتضامن ، وبالتالي تمكننا من أن نقول إنه من حلول القرن الحادي والعشرين سنعيش في عالم أفضل يحميه نظام أمن أكثر شمولا وفعالية وواقعية ، ويتيح لنا جميعا - سواء أكنا في البلدان الصناعية أو في بلدان العالم الثالث - أن نعيش معا في سلم وعدل .

خطاب سعادة السيد عوبد مفانيانا دلاميني ، رئيس وزراء مملكة سوازيلند

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن الى خطاب يلقيه رئيس وزراء مملكة سوازيلند .

اصطحب السيد عوبد مفانيانا دلاميني ، رئيس وزراء مملكة سوازيلند الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس وزراء مملكة سوازيلند ، السيد عوبد مفانيانا دلاميني ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن رئيس دولتي ، جلالة الملك مسواتي الثالث ، ومملكة سوازيلند حكومة وشعبا ، أود في البداية أن أنقل اليكم ، سيدي الرئيس ، أحر التهاني بمناسبة انتخابكم - الذي تستحقونه - لرئاسة الجمعية . إن انتخابكم لقيادة مداولات الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة لدليل واضح على ذلك القدر من الثقة الذي تضعه الجمعية فيكم بصفتكم دبلوماسيا بارعا ذا قدرات بارزة . ولذلك ، فإنه لا يساور وفد بلادي أي شك في أن دورتنا ستستفيد الى حد كبير من أن يكون على رأسها شخص مثلكم له قدرة على أن يتفهم بوضوح مختلف المشاكل العالمية التي تواجه البشرية اليوم .

وأود أن أعرب أيضا عن امتنان وفد بلادي الخالص لسفلكم السفير جوزيف غاربا ممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية ، للاسلوب المتميز الذي أدار به جميع أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الاخيرة . لقد تأثرنا تأثرا عميقا بقيادته الملهمة ورؤيته الواضحة لمختلف المسائل التي تهم المجتمع والتي طرحت للمناقشة في هذه القاعة خلال الدورة الماضية .

وانتهز الفرصة أيضا لأهنئ إمارة ليختنشتاين تهنئة خالصة بمناسبة انضمامها مؤخرا الى عضوية الامم المتحدة . ونتمنى لها كل الخير بصفتها مشاركة جديدة في مجتمع الامم .

لقد جاءت ورحلت خمس وأربعون سنة طويلة ومليئة بالاحداث منذ أسست الهيئة العالمية في عام ١٩٤٥ . ومنذ ذلك التاريخ ، اضطلعت المنظمة بدور بالغ الاهمية كأداة فعالة لرعاية السلم والامن الدوليين ، وكمحفل لا غنى له لتعزيز روح تتسم بمزيد من التعاون والتفاهم بين سكان عالمنا هذا المعقد ، ولكن المتزايد الترابط أيضا .

لقد انجز الكثير خلال السنوات الخمس والاربعين الماضية . شهدنا حدوث تغيرات ضخمة في الخريطة السياسية العالمية . شهدنا تفكك امبراطوريات استعمارية وخروج العديد من الدول الجديدة ذات السيادة من ظل السيطرة الاجنبية لتضطلع بدورها الصحيح في مهمة إقامة عالم أكثر عدلا وأمنا يمكن فيه للبشرية جمعاء أن تعيش في سلم وأمن نسبيين .

وبالفعل ، فإن السنوات القليلة الاخيرة شهدت العديد من العلامات المشجعة على أن عالمنا ، الذي طال اضطرابه ، يدخل في آخر الأمر مرحلة جديدة واعدة بالسلم والامن تتسم برغبة متنامية في حل النزاعات عن طريق الحوار السلمي . وفي عصر "جلاسنوست" أي الانفتاح والـ "بيرسترويكا" أي إعادة التشكيل شاهدنا التنافس والشك وقد حلت محلهما روح جديدة من التعاون المتزايد والثقة المتبادلة بين الدولتين العظميين .

إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يستحقان الثناء لقرارهما التحول من المواجهة الى التعاون . لقد تسبب المناخ الإيجابي الجديد في ظهور استرخاء ملموس في التوترات بين الشرق والغرب ، منهيا بذلك شبح الحرب الباردة الذي ظل يخيم على العلاقات بين الشرق والغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

من الامور التي شجعتنا بنفس القدر التغيرات التي وقعت في أوروبا الشرقية منذ كانون الاول/ديسمبر من الماضي العام . وأهم تلك التغيرات إعادة توحيد ألمانيا ، التي تمت بنجاح يوم ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، حين أصبحت دولة واحدة بعد عقود عديدة مؤلمة من الانقسام* .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

إننا نهنئ شعب المانيا على هذا الحدث التاريخي ، ونأمل مخلصين أن تقوم المانيا الموحدة بدور أكبر في تعزيز السلم العالمي والتقدم الاقتصادي . ونحن مقتنعون بهذا لأن الظاهرة الجديدة في العلاقات بين الشرق والغرب ، أصبحت بشيرا بمستقبل من السلم العالمي والأمن لكل البشرية .

إن الاتجاه الذي نرحب به الى مزيد من السلم والأمن العالميين ، قد أعيق مع هذا بشكل خطير بالاحداث الاخيرة التي وقعت في منطقة الخليج الفارسي ، ووفد بلادي يعتبر أن غزو الكويت الذي لم يكن له ما يبرره ، ثم ضمها بعد ذلك بالقوة ، وهي عضو في الامم المتحدة ، يوجد ، إذا سمح له أن يستمر دون أن يتصدي له المجتمع العالمي . سابقة خطيرة تشكل خطرا بالغا على وجود العديد من الدول الصغرى واستقلالها .

وتبعا لذلك ، فإن وفد مملكة سوازيلند ، يود أن يؤكد مجددا تأييده الكامل لمختلف القرارات التي أصدرها مجلس الامن لإنهاء ذلك العمل العدواني السافر ضد شعب الكويت . ونحن ندين بالمثل حجز المدنيين الابرياء رهائن ، واستخدامهم دروعا بشرية في أزمة الخليج . ونحث حكومة العراق على الافراج عن جميع الرهائن والامتثال الى قرارات مجلس الامن الداعية الى انسحاب القوات العسكرية العراقية من الكويت .

ويود وفد بلادي أن يهنئ الامين العام ، وممثله الخاص وفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال على تنفيذهم الناجح لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي كفل إجراء انتخابات حرة منصفة ديمقراطية في ناميبيا ، وتحقيق استقلال ناميبيا الذي طال انتظاره في شهر آذار/مارس من هذا العام . ونحن نشعر بامتنان بالغ لأنه بعد العديد من سنوات الكفاح المرير ، فإن شعب ناميبيا اليوم أصبح يشكل دولة حرة ذات سيادة تحتل مكانها الصحيح في الجمعية العامة .

إن ذلك الإنجاز الكبير هو مثال رائع دون شك على الدور الهام الذي تضطلع به الامم المتحدة في تعزيز عملية إنهاء الاستعمار وتيسير التوصل الى حلول سلمية لحالات النزاع حول العالم . وإن التنفيذ الناجح لعملية السلام والاستقلال ، ووصول ناميبيا المستقلة الى مجتمع الدول الحرة أعطيا دفعة قوية الى زخم السلم الحالي في أجزاء أخرى من الجنوب الافريقي .

فعلى سبيل المثال ، حدثت عدة تطورات هامة وإيجابية نحو السلام في جنوب افريقيا منذ شباط/فبراير الماضي . وقد شهدنا ، بسعادة بالغة ، إطلاق سراح السيد نيلسون مانديلا من السجن ، ورفع الحظر عن المنظمات السياسية ، ورفع حالة الطوارئ عن ثلاث من المقاطعات الأربع في جنوب افريقيا ، وإلغاء بعض قوانين الفصل العنصري ، وبدء محادثات استطلاعية بين حكومة جنوب افريقيا وممثلي المنظمات السياسية السوداء ، بغية إنهاء الفصل العنصري ، وإقامة حكم غير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا .

إننا نرجو بكل إخلاص ونصلي من أجل أن تبدأ مفاوضات رسمية بشأن الدستور المقبل لجنوب افريقيا الجديدة ، دون أي تأخير لا مبرر له ، حتى تتاح الفرصة لكل شعب جنوب افريقيا ، وللمرة الأولى ، لكي يسهم في وضع نظام دستوري جديد يقبله جميع أفراد شعب ذلك البلد .

وبالتالي ، فقد أحزننا العنف السائد حاليا في ناتال وفي بعض البلدات السوداء في جنوب افريقيا ، وهو عنف يقع أساسا فيما بين السكان السود . لقد تسبب هذا العنف في معاناة إنسانية كبيرة لا لزوم لها . وحتى هذه الساعة في كثير من الاشخاص من ديارهم ولجأ البعض منهم إلى سوازيلند هربا من العنف السائد في جنوب افريقيا ، ونحن بالتالي ، نناشد بكل حرارة جميع الزعماء السياسيين في جنوب افريقيا أن يدفنوا خلافاتهم ويعملوا معا بروح من الاخوة ، من أجل انتقال بلدهم سلميا إلى عهد ما بعد الفصل العنصري .

إننا مقتنعون بأن العنف الحالي ليس من مصلحة شعب جنوب افريقيا ، وأن استمراره لن يفيد إلا عناصر ذلك المجتمع التي تميل إلى الإبقاء على الوضع الراهن . ولا يجوز السماح لتلك العناصر بأن تنجح في أهدافها الرامية إلى إغراق شعب جنوب افريقيا - واغلبيته محبة للسلام ومستعدة لقبول نظام حكم جديد - في بحر من الدماء بلا داع . ولا بد أن يأتي في القريب العاجل الوقت الذي نرى فيه منطقة الجنوب الافريقي تلفظ استخدام العنف وسيلة لحل الخلافات السياسية . ينبغي السماح للسلام

والاستقرار السياسي بأن يسودا منطقتنا بما يمكن الجنوب الافريقي من أن يسخر بالكامل طاقاته الهائلة في خدمة التنمية الاقتصادية .

لذلك يثلج صدورنا أن نلاحظ أن الآفاق قد تحسنت الآن لوضع نهاية للصراعات العسكرية في أنغولا وموزامبيق ، تلك الصراعات التي جلبت معاناة إنسانية تجل عن الوصف وتدميرا عشوائيا لمنشآت الهياكل الاساسية الحيوية في هذين البلدين .

وإذ أعرب عن قلق مملكة سوازيلند العميق إزاء الصراع الناشب في موزامبيق ، لا أجد أفضل من ترديد الكلمات التي قالها في هذه القاعة بعينها رئيس دولتي ، صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث ، في تشرين الأول/اكتوبر الماضي ، حينما أشار إلى أن استمرار الحرب في موزامبيق يوشر على سوازيلند من نواح عديدة . فهو يفرز أعدادا هائلة من اللاجئين - وقد زاد مجموعهم الآن على ٠٠٠ ٥٠ - الذين فرّوا إلى سوازيلند مما أثقل على مواردنا المحدودة في مجال الارض والإسكان والعمالة ، إلى آخره ، وأوصلها إلى حالة حرجة .

إن وفد مملكة سوازيلند يقدر كل التقدير الدور الحيوي الذي تضطلع به الامم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، بحثا عن حل عادل ودائم لمشكلة الصحراء الغربية . وقد كانت الاجتماعات التي عقدت مؤخرا بين وفدي مملكة المغرب وجبهة البوليساريو ، مؤشرا إيجابيا على وجود رغبة حقيقية لدى الطرفين للدخول في حوار بنّاء لحل هذه المشكلة .

وعليه ، فإننا نثني على جهود الامين العام التي تستهدف الترتيب لاستفتاء يمكّن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وفقا للقرار ذي الصلة الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة .

ونثني بالمثل على الجهود الدؤوبة التي تبذلها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لإيجاد حلول مبكّرة للصراع بين تشاد وليبيا ، وللخلاف بين موريتانيا والسنغال .

نود أن ندعو جميع الاطراف المعنية في حالتي الصراع المشار إليهما إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ، ومضاعفة جهودها في البحث عن حلول سلمية بروح الإخاء الحقة التي تمليها الاخوة الافريقية .

إن سوازيلند قلقه لان أزمة الخليج الحالية تسببت في وقف العمليات الرامية إلى تسوية المشاكل التي تؤثر على التعايش السلمي بين الشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني . نأمل أن يكون هذا التوقف مؤقتا ، إذ أننا ما زلنا على اقتناعنا بانه لن يكون هناك أمل في إيجاد حل عادل ودائم لهذه المشكلة التي طال أمدها ، إلا عن طريق الحوار السلمي الذي تشارك فيه جميع الاطراف على قدم المساواة .

والتزاما منّا بسياسة بلدنا القائمة على عدم الانحياز والتعاون السلمي مع جميع الامم ، والاعتراف بحق كل الشعوب في تقرير مصيرها ، فإننا نعترف بحق كل من الشعب الاسرائيلي والشعب الفلسطيني في العيش في أراضيهما ، كلٌّ داخل حدود آمنة .

منذ عقود مضت ما زالت الحالة في أمريكا الوسطى تشكل تهديدا خطيرا على السلم والامن الدوليين . ومع ذلك ، فمن دواعي الارتياح أن نلاحظ أن دول أمريكا الوسطى الخمس توصلت ، في اجتماع قمتها في العام الماضي ، إلى بعض الاتفاقات الهامة التي نأمل أن يكون لها دور كبير في تعزيز عملية السلم في تلك المنطقة . وفي هذا الصدد ، نرحّب بإنشاء اللجنة الدولية للتحقق والمتابعة التي عملت على وزع مراقبين عسكريين تابعين للامم المتحدة . ونثني أيضا على حكومة نيكاراغوا وعلى خطوتها الجريئة بدعوة الامم المتحدة وهيئات أخرى إلى إرسال فريق من المراقبين إلى نيكاراغوا في وقت مبكّر من هذا العام لمراقبة الانتخابات الاخيرة في ذلك البلد .

وبالمثل ، نهنئ الامين العام الذي نجح ، من خلال مساعيه الحميدة ومهاراته الدبلوماسية المرموقة ، في تدبير حل تفاوضي للصراع في أمريكا الوسطى .

أما الحالة في قبرص فلا تزال تشكل لنا جميعا مصدر قلق بالغ . إن شعب هذه الجزيرة ما زال أمة يعتريها انقسام حاد . ويبدو أن آفاق الوحدة والمصالحة الوطنية ما زالت معتمة كسابق عهدها . ومن ثم ، نود أن نحث الطائفتين القبرصيتين على بذل

كل ما وسعهما لدفن خلافاتهما ، وإيجاد الصيغة السلمية لتحقيق تسوية مبكرة لهذه القضية المزمنة .

إننا نشجع الأمين العام على مواصلة بذل مساعيه الحميدة لتعزيز روح الوحدة الوطنية فيما بين أفراد الشعب القبرصي ، وذلك من أجل الحفاظ على استقلال جمهوريتهم وسيادتها .

فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية ، يرحّب وفد مملكة سوازيلند بالاجتماع الأخير الذي عقد بين رئيسي وزراء الكوريتين ، ويأمل أن يتسنى في القريب العاجل إزالة جميع العقبات التي تعترض إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية بالطرق السلمية . وسوازيلند على اقتناع بأن مفتاح حل المشكلة الكورية هو الدعم المنسق من جانب المجتمع الدولي لعملية مفاوضات مباشرة بين الكوريتين ، دون أي تدخل خارجي . وعليه ، فإننا نرحب بالقرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة مؤخرا ، بتخفيض قواتها المسلحة في كوريا الجنوبية .

إن حماية بيئتنا تستأهل أن نوليها أعلى أولوية على الصعيد العالمي . وقد حذّر المجتمع الدولي باستمرار من الأخطار الهائلة التي يفرضها التدمير المتهور لكوكبنا المحبوب في السعي من أجل تحقيق التنمية الوطنية . وإشارات الخطر قد بدأت تظهر بالفعل - تستصرخ المجتمع الدولي أن يقوم بعمل متضافر لكبح هذه الانشطة التي تدهور بيئتنا . وهذه الممارسات الضارة كالتصريف العشوائي للنفايات السامة وغيرها من المواد الخطرة يجب مكافحتها مهما كان الثمن . إن إزالة الغابات بلا ضابط ، والانتشار الواسع النطاق لحرق الأعشاب والمغالاة في الرعي ليست إلا بعض العوامل التي حوّلت أجزاء كبيرة من الأرض الخضراء أصلا إلى صحاري جرداء .

وتود سوازيلند أن تؤكد تأييدها التام لجميع الجهود الدولية الرامية إلى كفالة الحماية الفعالة لتراثنا البيئي .

وبالرغم من أننا نرحّب بسرور بالتقارب القائم بين الدولتين العظميين ، فإننا مع ذلك ندرك بألم أن العالم لا يزال بعيدا عن تحقيق هدفه النهائي المتمثل في نزع السلاح الشامل .

إن سباق السلاح لم ينته بعد ؛ وما زالت تنتج وتخزن كميات كبيرة من الأسلحة من جميع الأنواع . ويزداد يوما بعد يوم عدد الأمم التي تسعى إلى حيازة القدرة على إنتاج وتخزين أسلحة التدمير الشامل ، كالأسلحة الكيميائية . وفي ضوء هذا السباق المستمر للتسلح ، يعتقد وفدي بأن الأمم المتحدة لا يزال لها دور هام للغاية تؤديه في حمل لواء قضية نزع السلاح . إن الأمم المتحدة محفل دولي فريد ، يمكن أن تواصل فيه جميع الأمم ، صغيرها وكبيرها ، الإسهام بشكل فعّال في مهمة تشجيع عملية نزع السلاح .

لا تزال الحالة الاقتصادية الدولية تسبب انشغالا كبيرا لمعظم البلدان النامية . فبعد مرور أربعة أعوام على البدء ببرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، لا تزال حالتنا الاقتصادية آخذة في التردي .

إن معظم البلدان النامية كبلدي تعتمد اعتمادا رئيسيا ، في الحصول على عائدات من تصديرها ، على مجموعة صغيرة من السلع الأولية ، مما ينجم عنه أن انخفاض أسعار السلع الاساسية عموما السائد في الوقت الحالي في الأسواق العالمية يضر باقتصاداتنا . ويزيد من تفاقم هذه الحالة التكلفة الباهظة لقطع الغيار المستوردة وغيرها من المواد اللازمة لتنميتنا الاقتصادية .

وفي الوقت ذاته تدفع أسعار فائدة مرتفعة على القروض الدولية . وهذا ، بالاقتران مع أسعار الصرف الحالية غير المؤاتية ، يسبب صعوبات حادة في موازين المدفوعات ونقصا مزمنا في العملات الأجنبية المتاحة للبلدان النامية .

ويضاف إلى هذه العوامل عبء المديونية الخارجية ، الذي يتضح بصورة متزايدة أنه إحدى العقبات الرئيسية في وجه النمو الاقتصادي لبلداننا ، كما يؤدي إلى النقل الصافي للموارد الحقيقية للتنمية من الامم الفقيرة في الجنوب إلى الامم الصناعية في الشمال .

وفي ضوء هذه الحقيقة ، ما كان لأزمة الخليج الحالية أن تحدث في وقت أسوأ من الوقت الحالي بالنسبة لأغلبية الامم النامية غير المنتجة للنفط . ونحن جميعا نعلم كيف أثر تعطل إنتاج النفط في بلدان الخليج على أسعار النفط العالمية . وكانت هذه الآثار أشد وطأة على البلدان التي ، شأنها شأن بلدي ، لديها اقتصادات هشة لا تقدر بتاتا على التأقلم مع هذه الظروف . إن البلدان النامية تواجه حاليا احتمال تكريس مبالغ أكبر من العملة الأجنبية النادرة لدفع أسعار أعلى لوارداتها من النفط . وبالتالي ستتعرض المشاريع الإنمائية الحيوية بالنسبة لمستقبلنا للخطر بسبب الافتقار إلى الأموال . ومن المؤكد أن الارتفاع الحتمي في معدلات التضخم سيؤثر على ذات نسيج هياكلنا الاجتماعية ـ الاقتصادية .

إن العمالة ـ التي تشغل بصورة متزايدة من الآن حكومات جميع الامم النامية ـ ستتأثر تأثرا حادا . وفي جهد ولتخفيف آثار تصاعد التضخم ، سيضطر أصحاب الأعمال إلى تخفيض أعداد الموظفين للمحافظة على الربحية .

أما الآثار الأخرى للتضخم - كارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وزيادة تكاليف الإنتاج ، والتدهور الشامل في نوعية الحياة - فإنها ستؤدي قطعا إلى عدم الارتياح السياسي وتفضي إلى نتائج قد تكون مشؤومة بالنسبة للحكومات والشعوب في العالم النامي .

ولكنني على ثقة من أن هذه القائمة من المحن الكامنة يمكن تلافيها - بل ويجب تلافيها - بزيادة مستوى المساعدة للبلدان النامية من الأمم الصناعية . ونحن نعرف أن محنتنا أمر مسلم به ، وقد طمأنتنا كلمات ممثلي البلدان الغنية الذين يستخدمون محافل كهذه الجمعية للتعهد بتقديم مساعدتهم . ونتطلع قدما لرؤية تلك الكلمات تتحول الى عمل مستمر ومتزايد .

إننا لا نسعى فقط إلى الحصول على حسنات مالية . فمستقبل بلدان مثل سوازيلند يعتمد على تنمية القطاعات الصناعية والتجارية إلى درجة نتمكن معها ، في أقصر وقت ممكن ، من التحكم في نمونا الاقتصادي . وشعب سوازيلند شعب أبي وواثق وقادر . ونحن على أهبة الاستعداد ، إذا حصلنا على النوع الصحيح من المساعدة ، لنواجه العقد المقبل بتفاؤل وأمل .

ولذا ، هل لي أن أختتم بياني بأن أتقدم بأطيب تمنيات صاحب الجلالة ، الملك مسواتي الثالث ، وصاحبة الجلالة الملكة الأم وشعب سوازيلند بأكمله ، إلى جميع أعضاء هذه الجمعية . ونحن أبناء سوازيلند نفخر حقا بأن نرتبط بهذه المنظمة التي وضع تأثيرها على السلم وصيانة الاستقرار في جميع أرجاء العالم في محك الاختبار التام ، وأظهرت المنظمة أن الثقة التي وضعناها جميعا فيها لم توضع في غيرها موضعها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء مملكة سوازيلند على البيان الهام الذي أدلى به للتو .

أصطحب السيد عبيد مفانيانا دلاميني ، رئيس وزراء مملكة سوازيلند ، من المنصة .

السيد الخاطر (قطر) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم بالتهنئة لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة من دورات الجمعية العامة . إن هذا الانتخاب تعبير عن تقدير الجميع لخبرتكم في شؤون الامم المتحدة للدور الهام الذي تقوم به بلادكم مالطة في المجتمع الدولي ، وكلنا ثقة في أنكم ستقومون بمهام منصبكم الرفيع بالقدرة والكفاية المعهودتين فيكم .

كذلك يسرني أن أعبّر عن الشكر والتقدير لسلفكم رئيس الدورة الماضية ، وزير خارجية نيجيريا ، مشيدا بالموضوعية والفعالية التي أدار بهما أعمال تلك الدورة .

كما أنه لا يفوتني الإشادة بسعادة الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار والثناء على الجهود المتواصلة التي يبذلها من أجل خدمة قضية السلام وحل النزاعات الدولية . إننا نرى أيضا في تحركاته المستمرة وسعيه الدؤوب للوصول إلى حل وتسوية لتلك النزاعات ترسيخا لمبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية الذي قرره ميثاق الامم المتحدة وصولا إلى علاقات دولية يسودها السلم والامن الدوليان .

إن بلادي ، إذ تقدّر تلك الجهود ، لتعرب لسعادته عن تأييدها الكلي تمشيا مع سياستها السابقة القائمة على تأييد المنظمة ودعم مبادئها ، إيمانا برسالتها الرامية إلى إرساء السلم والامن الدوليين على قواعد متينة من الحق والعدل ، وعلى أساس من التفاهم والتآخي بين الشعوب ، كبيرها وصغيرها ، غنيها وفقيرها . وإنني لاغتنم هذه المناسبة لأرحب باسم بلادي بإعلان الوحدة الالمانية التي ستساهم في خدمة قضايا السلام .

نجتمع في هذه الدورة العادية والمجتمع الدولي يمر بظروف غير عادية لعله لم يشهد مثيلا لها منذ الحرب العالمية الثانية . وإني لاخاطبكم والاسى يملأ نفسي لكون الأزمة الراهنة تمثل شرخا غائرا في بنيان بيتنا العربي يعرّضه كله لاخطار رهيبة ، كما يعرّض في ذات الوقت أمن العالم كله وسلامه لخطر لم يسبق له مثيل . ذلك أن غزو العراق لدولة الكويت الآمنة بتلك الطريقة السافرة التي فاجأت العالم كله بما لم يكن في الحسبان ، هو حدث جسيم قضى على مفهوم الوفاق العربي ، وخلق بين البلدان

العربية انقساما جديدا ، وأضاف إشكالية مصطنعة إلى إشكالياته القائمة التي كانت الدول العربية تسعى متضامنة لإيجاد حلول لها ، فضلا عن مخالفة ذلك الغزو للقوانين والأعراف الدولية ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية . وقد حدث ذلك كله بطريقة مفاجئة خرقت كل المفاهيم العقلانية التي ترسم معالم العلاقات الدولية بين دول العالم ككل ، ناهيك عن الدول التي يجمع بينها حوار حميم وعرى وثيقة من الإيمان والتراث والهدف والمصير المشترك كما هو الحال بين الدول العربية قاطبة .

ولقد كانت دول الخليج العربية تسعى جاهدة قبل هذا الغزو إلى إرساء نظام عربي مشترك في المنطقة يكون مدخلا لتوفير الأمن الاجتماعي والاقتصادي لشعوبها ويكوّن دعامة من دعامات الأمن العربي الأوسع والأشمل في إطار النظام الأمني الدولي . ولقد دأب القائمون على قيادة دول مجلس تعاون دول الخليج العربية منذ إنشائه على بذل كل جهد من أجل بلوغ تلك الغايات السامية ، فإذا بالعدوان العراقي على دولة الكويت يرمي بكل تلك الجهود في مهب الريح ويعطّل إلى مدى لا يعلمه إلا الله الجهود الرامية إلى إنشاء نظام مستتب للأمن الخليجي والعربي بل والعالمي .

إن عالم اليوم ليس عالم الدول الكبيرة والمتوسطة فقط ، بل هو كذلك عالم الدول الصغيرة المتساوية في السيادة مع غيرها بحكم ميثاق الأمم المتحدة ، والتي لها في ظله ما لغيرها من الحقوق والواجبات لا تفرقة في ذلك بين صغير وكبير . وعالمنا اليوم حافل بمظاهر التعاون بين الدول كبيرها وصغيرها في التجمعات الاقليمية والأسواق المشتركة والاتحادات الجمركية بل وقبل ذلك كله في الأمم المتحدة نفسها . ولذلك فإن عدوان العراق على دولة الكويت خلق اختلالا في معايير التفكير حول بنية المجتمع الدولي ، وأدار عجلة التاريخ إلى الوراء إلى عهود موغلة في القدم عندما كانت الدول الكبيرة فيها تأكل جاراتها الصغيرة وتمحوها من خريطة العالم بلا خشية من جزاء أو عقاب . غير أن تلك العهود الغابرة قد مضت بغير رجعة وهيهات أن يتسامح عالم اليوم في مثل ذلك العدوان . واليوم تتساوى في شجب العدوان وإدانته

والمطالبة بإزالة آثاره الدول الصغيرة والكبيرة على حد سواء . بل أن مسؤوليات الدول الكبرى توجب عليها أن تكون أسوة وتضرب المثل حتى يسود الحق والعدل لكي يعيش الجميع في بحبوحة من الأمن والسلام دون تمييز بين كبير وصغير* .

إن في الظلمة الدامسة التي أطبقت على منطقتنا وعلى العالم منذ الثاني من آب/أغسطس الماضي قبسا من نور يتمثل في ردة الفعل السريعة ، عربيا ودوليا ، على ذلك العدوان الغاشم . فقد تمكنت الأسرة الدولية بمختلف توجهاتها وتياراتها من بلورة موقف واضح وصريح من اجتياح القوات العراقية لدولة الكويت الآمنة المطمئنة التي كانت تساهم بجدية والتزام مثمر في جميع مجالات التعاون الدولي اقليميا ودوليا . وقد أجمع الموقف العالمي على رفض العدوان ونتائجه ، وعلى ضرورة إزالته وإزالة كل آثاره حتى تعود الحالة إلى ما كانت عليه . وهذا الإجماع الدولي ، بهذه السرعة الفعالة ، لهو الأول من نوعه في العصر الحديث ، ولعله يبشّر بنشوء النظام الدولي الجديد الذي تزول فيه التناقضات ، وينقضي الاستقطاب ، وتعمل دول العالم كله متعاونة على أن ينعم الجميع بالأمن والسلم الدوليين كما كان يأمل واضعو ميثاق الأمم المتحدة .

فعلى الصعيد العربي صدرت قرارات من مجلس تعاون دول الخليج العربية وقرارات من جامعة الدول العربية ، ولقد عمّمت على وفود الدول الأعضاء كوثائق رسمية للأمم المتحدة . وهذه القرارات العربية إنما هي تعبير صريح عن استنكار العالم العربي لهذا الحدث الجلل الذي هزّ كيانه من الأعماق لما فيه من خرق فاضح لأحكام ميثاق جامعة الدول العربية التي تنص على احترام السلامة الاقليمية للدول الأعضاء وحقها في الوجود .

وعليه فإن دول منطقتنا قد مارست حقها المشروع في اتخاذ كل ما من شأنه الدفاع عن سيادتها وأمنها طبقا للمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة) .

وتأتي هذه القرارات العربية مطابقة في مضمونها وروحها لقرارات مجلس الأمن الثمانية التي هي ، على الصعيد العالمي ، التعبير الواضح عن الشرعية الدولية وعن مبادئ الميثاق السامية ، وعلى رأسها مبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية ، ومبدأ احترام السلامة الاقليمية لكل الدول ، ومبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية . وتعتبر قرارات مجلس الأمن هذه تعبيرا قويا وواضحا عن رفض المجتمع الدولي لقبول العدوان وتصميمه على إزالة كل آثاره ، وهو ما تتوقعه بلادي من المنظمات الدولية ، وذلك باستخدام كل الوسائل التي يضعها الفصل السابع من الميثاق تحت تصرف مجلس الأمن حتى يزول من أفق العالم هذا التهديد الخطير للأمن والسلم الدوليين ، وحتى يستقر في العلاقات الدولية مبدأ الحق والعدل وحكم القانون .

لقد جاءت الأحداث العالمية ولا سيما الأحداث الأخيرة لتؤكد فاعلية دور المنظمة في معالجة المشاكل الدولية وفي تأكيد مبادئ وأهداف المنظمة كما نص عليها الميثاق الذي حدد أطر التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء وطالب باحترام سيادة الدول واستقلالها ، كما طالب الأمم بأن تتعايش مع بعضها البعض في جو خال من الخوف والتهديد . ولذا فقد غدت المنظمة أداة فعالة لا بديل عنها لدبلوماسية تعددية الأطراف التي أصبحت السبيل الأوحد لمعالجة المشاكل العالمية التي نعيشها اليوم من سياسية واقتصادية واجتماعية .

وإنه لمن تباشير الخير أننا قد ألغينا في عالمنا هذا إطلالة انفراج دولي ولا سيما في العلاقات بين الدول الكبرى ، وشهدنا أيضا نهاية الحرب الباردة ورأينا تحولا سياسيا في عدد من البلدان مما يعد خطوة حاسمة في مستقبل البشرية . وكان لا بد من التذكير بأن واقع الأمر هو غير ما يبدو ، فلا تزال هناك مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية في بعض مناطق العالم تحتاج إلى حلول سريعة ، وأراني على حق إذا قلت إن حل هذه المشاكل يتطلب تعاونا دوليا من شأنه أن يجعل دور الأمم المتحدة دورا حتميا في تنظيم ذلك التعاون .

وينبغي أن نضع في الحسبان أنه مهما ساد التفاؤل أجواء العالم ، فإن الطمأنينة لن تجد طريقها إلى البشرية إذا لم توجد حلول لمشكلاتها المستعصية ، وأخص بالذكر القضية الفلسطينية التي ما زالت على جدول أعمال الجمعية منذ إنشائها . فالغريب في هذه القضية أن العالم يسير في اتجاه والصراع العربي الإسرائيلي يسير في اتجاه آخر حافل بالتوتر والمجابهة ، بالرغم من صدور العشرات من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي أكدت حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، وبالرغم من الكفاح الذي خاضه ويخوضه الشعب الفلسطيني دفاعا عن حقوقه وكرامته ، تؤيده في ذلك شعوب العالم قاطبة . إننا نحيي انتفاضة الشعب الفلسطيني ونعبر عن تأييدنا الكلي لكفاحه الذي نأمل له أن يثمر حتى يتاح لذلك الشعب الحق في تقرير مصيره أسوة بشعوب العالم . بيد أن إسرائيل لا تزال تتجاهل تلك الحقوق ، وتضرب عرض الحائط بما اتخذته الأمم المتحدة من قرارات تتفق وتتلاءم مع أحكام الميثاق ومع حق الشعوب في تقرير مصيرها . إن دولة قطر لتؤيد كل جهد دولي لإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني في تسوية مشكلته وبناء دولته بمقتضى مبادئ تقرير المصير التي نص عليها الميثاق وبموجب القرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة حول هذه المشكلة .

وفي لبنان لا تزال المأساة مستمرة ، ولا يزال الشعب اللبناني يعاني ويقاسي الأمرّين من ويلات حرب لا تزال مستمرة لم تهدأ ولم تنطفئ نيرانها . لقد سُررنا للتطورات السياسية التي حدثت في السنة الماضية ومؤخرا والخاصة بتعديل الدستور اللبناني وموافقة البرلمان اللبناني على تلك التعديلات الدستورية التي من شأنها

تأمين العدالة بين المواطني . ونشيد بالجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية للوصول إلى تسوية عادلة وسريعة لهذه المأساة والشروع في بناء مستقبل زاهر لهذا البلد الشقيق . ولقد كان اجتماع الطائف فرصة طيبة لاجتماع الاخوة اللبنانيين ممثلين في برلمانهم ، مما خلق جوا يوحي بالاتفاق والثقة لإعادة لبنان لوحدته الوطنية .

ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا انسحبت إسرائيل من الاراضي اللبنانية المحتلة ، بل وكذلك من كافة الاراضي العربية المحتلة ، ذلك الاحتلال الذي يعتبر حجر عثرة في طريق أمن وسلام المنطقة كلها . ونهيب بالامم المتحدة ، ولا سيما الدول الاعضاء التي أناط بها الميثاق مسؤوليات خاصة للمحافظة على الأمن والسلم الدوليين أن تبذل الجهود اللازمة لإقرار العدل وإعادة الحق إلى نصابه ، وذلك بتأمين التنفيذ الكامل السريع لكل القرارات التي اعتمدها مجلس الامن حول الموضوع والداعية إلى إنهاء احتلال إسرائيل لتلك الاراضي .

وبالرغم من الانفراج الدولي فإنه لا تزال في العالم بؤر عديدة تسبب توترا في العلاقات الدولية وتهدد الأمن الإقليمي في عدة مناطق من العالم .

فبالنسبة للقضية القبرصية نُشيد كذلك بالجهود الصامتة التي يبذلها الامين العام مع الأطراف المعنية لحل الخلاف والتوصل إلى تسوية تضمن التعايش بين الطائفتين القبرصيتين في ظل حياة آمنة مستقرة .

ولا يسعنا كذلك إلا الإعراب عن سُرورنا للتطورات الإيجابية التي حدثت في أمريكا الوسطى بفعل جهود قادة مخلصين لبلادهم وقضاياهم ، متوخين التسوية السلمية العادلة لمشاكل تلك المنطقة ، بما يؤمن لشعوبها الاستقرار والازدهار والعيش الآمن .

أما في جنوب افريقيا فإن دولة قطر التي دأبت على إدانة سياسة الفصل العنصري ، لتنظر بعين الارتياح للتغيرات التي حصلت في تلك البلاد من حيث إزالة آثار تلك السياسة ، لكنها تأسف للاحداث التي وقعت مؤخرا بين المواطنين واتخذت ذريعة للعودة إلى بعض تدابير القمع . ولذلك نرجو ونأمل أن يستمر الجهد والعمل من أجل إزالة سياسة الفصل العنصري إلى أن يتم استئصال كل ممارساتها وتمكين الشعب الافريقي هناك من ممارسة حقوقه المشروعة دون قيد أو شرط .

إن مسألة المخدرات تزداد خطورة عاما بعد عام بسبب ازدياد الطلب عليها وارتفاع كميات إنتاجها في مناطق عديدة من العالم ، إذ أصبحت من أشد الاخطار التي تهدد الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات كافة سواء في البلدان الصناعية أو البلدان النامية . ولذلك لا بد من تعزيز التعاون الدولي في محاربة هذه الآفة الاجتماعية الكبرى ، ولا بد أن تساهم البلدان الصناعية في هذا المجال بقسط أوفر إذ تترتب عليها التزامات أكبر تتناسب مع تراثها وتقدمها التكنولوجي .

إن بلادي لتدرك أهمية المحافظة على البيئة وصيانة الهواء والتربة والغذاء وبالتالي صيانة الامن البشري . فإذا لم يتم ذلك فإن حالة البيئة سوف تتردى وستصبح البيئة عاجزة عن صيانة أي حي ، لا في منطقة واحدة بل في العالم بأسره ، لان المتغيرات الجوية وتلوث المياه والمحيطات والبحار تتجاوز الحدود السياسية وتؤدي إلى كوارث قد يصعب معالجة آثارها . وهذه مشكلات نأمل أن تلقى الدراسة العميقة في مؤتمر الامم المتحدة المزمع عقده في البرازيل عام ١٩٩٢ لدراسة التنمية والبيئة ، وهو أمر توليه بلادي أهمية خاصة ، لما سيترتب على تلكم الدراسات من نفع يعود على جهد بلادي المبذول في المحافظة على بيئتها وتطوير دراستها وجهودها التنموية .

وفي مجال التنمية الاقتصادية ترحب بلادي بنتائج الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة لبحث موضوع إحياء النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية في أعقاب التطورات السياسية وتحسن العلاقات بين الدول الكبرى . وترى بلادي أن هذه التطورات قد تركت أثرا عميقا في مجال التعاون الاقتصادي الدولي وعززت الجهود المبذولة من جانب الدول الصناعية لتقديم المعونة إلى البلدان النامية لمساعدتها على تطوير اقتصادها واللحاق بركب التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

وتعزيزا للجهود الدولية في هذا المجال ، وتضامنا من بلادي مع شقيقاتها الدول العربية وغيرها من الدول النامية ، فقد قررت حكومتي إلغاء جميع الديون المستحقة لها على هذه الدول ، وفوائد تلك الديون ، آملة أن يسهم قرارها هذا في تخفيف الاعباء التي تثقل كاهل تلك الدول ، وفي دفع جهود التنمية فيها قدما إلى الامام .

إن العالم يقف اليوم على عتبة تغييرات لم يشهدها من قبل وأمامه فرص تاريخية ينبغي أن يغتنمها لمعالجة المشكلات التي يحاول تسويتها منذ عشرات السنين . فلم تعد المنازعات المذهبية السياسية تشغله عن القضايا الاهم ، وهي القضاء على أسباب التخلف من فقر ومرض وجهل ، ولم تعد هناك أسباب تقف عقبة في وجه توحيد وتنسيق جهود الدول الصناعية لتقديم المساعدة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد اتجهت الدول الكبرى نحو التفكير في كيفية إنفاق المال المتوفر من نزع السلاح المترتب على زوال المجابهة بين الشرق والغرب ، وازداد الامل بأن يكون الانفراج الدولي سببا في توجيه الاموال الفائضة التي تعد بمئات الملايين نحو سد الحاجات الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك فإن من المتعين بل من الواجب الانصراف نحو رسم استراتيجيات تنموية اقتصادية دولية تراعي حاجة العالم النامي ، وتأخذ في الاعتبار المصالح الحيوية للبلدان النامية التي لابد من الاخذ بيدها إذا ما أُريد للنظام الجديد البقاء والاستمرار .

إن من الأمور التي لابد من التطرق إليها في ضوء التطورات الجديدة ، المعالجة الجدية لاختلال التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فالشقة بين العالم الفقير والعالم الغني آخذة بالاتساع ، وانه لمن مصلحة العالم بأسره أن يعم الرخاء شعوب الارض قاطبة ، وبذلك يمكن ضمان التوازن المطلوب في مستويات وأنماط العيش الكريم للشعوب قاطبة .

وأراني أتفق مع ما جاء في تقرير الامين العام إلى الدورة الاستثنائية من نظرة متشائمة عندما وصف عقد الثمانينات بأنه عقد التنمية الضائع ، وأؤيد ما جاء

فيه من توصيات باغتنام فرصة الانفراج الدولي للاتفاق على مفاهيم جديدة للتعاون الدولي في العقد الجديد .

إن البلدان النامية شديدة الرغبة في التعاون لايجاد الحلول الناجعة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يجابهها عالمنا اليوم . وتحقيقا لهذه الغاية نعبر مجددا عن إيماننا بإمكانية التفاوض بين البلدان النامية والصناعية لإرساء التعاون الاقتصادي الدولي على أسس عقلانية صحيحة تراعي مصلحة الجميع .

وتمشيا مع هذا ترى بلادي أن دور الامم المتحدة أساسي في إرساء قواعد تلكم العقلانية المنشودة ، وترجو أن يكون لهذا الدور مساهمة عملية في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب وفي فتح الباب لنقل التقنية والبحث العلمي لفائدة التنمية في العالم النامي .

وإننا لنرجو أن يستمر جو التفاهم والوئام في المناخ السياسي الدولي وأن يكون الانفراج الحاصل خطوة أولى نحو الاستمرار في نزع السلاح وفي خفض السلاح النووي توطئة لنزعه بالكامل لكي يسود السلام والتفاهم العالمي .

ونؤيد في هذا المجال إنشاء المناطق الخالية من الاسلحة النووية ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط ، ونرى أن سكوت المجتمع الدولي عن امتلاك اسرائيل للسلاح النووي تشجيع لها على المضي في تسلحها النووي ، ومن ثم في تعنتها السياسي ، خاصة وأنها ترفض حتى الآن الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار التي انعقد مؤخرا مؤتمر مراجعتها في جنيف .

إن من المعلوم أن العالم لن يشهد انفراجا سياسيا صحيحا إلا إذا توافر له الأمن الاقتصادي ، وكلنا يعلم أن الازمة الاقتصادية لا تزال مستحكمة والمشاكل التي تعاني منها معظم البلدان النامية مستعصية الحل بدون تعاون من البلدان الصناعية . فقضية الديون لا تزال تجابه المجتمع الدولي وتستعصي على كل الحلول ، ونحن نرى أنه لا يمكن الشروع في حلها إلا إذا خففت الدول الصناعية من القيود التي تفرضها على التجارة وعلى السياسات النقدية . ولعلنا نرى أن في مؤتمر باريس للبلدان الاقل نموا

بداية طيبة نرجو أن تفتح الباب لتدابير أخرى تؤدي إلى حل معضلات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية .

وهذه المشكلات الآنفة الذكر لا يمكن معالجتها المعالجة الصحيحة إلا في إطار الأمم المتحدة . ولذلك فلابد لنا أن نؤيد المنظمة كل التأييد ونمنحها كل الثقة لكي تكون كاملة الفعالية فتفيد بذلك المجتمع الدولي بكافة أطرافه ، وتمهد السبيل ليسود العدل والأمن والاستقرار العالم بأسره .

السيد مبونيمبا (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أنقل إلى الرئيس رسالة السلم والاخاء والصداقة والتمنيات بالنجاح الباهر الموجهة من صاحب السعادة الرائد بيير بويويا رئيس اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني ورئيس جمهورية بوروندي .

باسم وفدي أود أن أعبّر للسيد دي ماركو عن تهانئي الصادقة على تقلده رئاسة أعمالنا . وبفضل خصاله الإنسانية وخبرته الدبلوماسية وتفانيه لمُثل السلم ، نحن مقتنعون بأن مداولاتنا ستتوج بالنجاح . إن المجتمع الدولي ، بانتخابه رئيسا للجمعية العامة ، عبّر عن ثقته فيه وفي بلده جمهورية مالطة . وأود أن أهنئ سائر أعضاء مكتب الجمعية الذين لن يألوا جهدا من أجل مساعدته على النهوض بمهامه النبيلة . وأؤكد لهم أن وفدي سيقدم تأييده الكامل لهم في النهوض بمهمتهم .

أود كذلك أن أشيد بسلفه اللواء جوزيف غاربا ، إشادة هو جدير بها ، على العمل الجدير بالثناء الذي أنجزه خلال مدة ولايته . إن ذلك الدبلوماسي الممتاز محل اعتزاز افريقيا وبلده نيجيريا .

وأود أيضا أن أعرب عن شكري الحار للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوبار على الجهود العديدة التي دأب على بذلها طيلة العام الماضي ، وهي فضلا عن كونها إيجابية فإنها لم تعرف الكلل . واغتنم هذه الفرصة لأهنئه أحر تهنئة على إنجازه لمهمة إنهاء استعمار ناميبيا ، البلد الصديق والشقيق الذي يرحب بلدي مرة أخرى بانضمامه إلى أسرة الأمم المتحدة . كذلك نرحب بلختنشتاين التي انضمت مؤخرا إلى أسرة الأمم المتحدة الكبيرة .

قبل أن أبيّن آراء بلادي بشأن بعض البنود المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة ، اسمحوا لي أن أصف بإيجاز الحالة السائدة حاليا في بلادي .

بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ احتفلنا بالذكرى الثالثة لإعلان الجمهورية الثالثة . وعلى مر السنوات الثلاث الماضية سعت حكومة بوروندي دون توقف إلى تحقيق الأهداف الأساسية التي وضعتها لنفسها ، ألا وهي الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية والتنمية للجميع في ظل ديمقراطية حقه . وقد أخذ نظام الجمهورية الثالثة على عاتقه ، منذ قيامه ، تعزيز الوحدة والتوفيق بين جميع الناس في بوروندي ليتسنى لهم أن يبنوا سوية مستقبل بلادهم . إن أبناء شعب بوروندي يتطلعون إلى العيش في سلام ونظام وسكينة . إنهم يتمنون أن يورثوا أطفالهم بلدا يتسم بالوحدة بعيدا عن الضغينة والانتقام . وانطلاقا من هذه الروح قام رئيس الدولة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ بتعيين لجنة لدراسة مسألة الوحدة الوطنية . وأعدت اللجنة تقريرا كان متاحا للرأي العام الوطني والدولي للاطلاع عليه بتاريخ ١٣ ايار/مايو ١٩٨٩ .

في العام الماضي تشرفت بأن وصفت لكم ، من على هذا المنبر ، النقاط الرئيسية الواردة في ذلك التقرير والتي كانت موضع مناقشة واسعة النطاق في جميع أرجاء البلاد . ويسرني أن بوسعي أن أبلغكم بأنه قد نُفذت بالفعل عدة توصيات من التقرير .

نصت إحدى التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير على أنه تنبغي صياغة ميثاق للوحدة الوطنية . وهكذا أعطيت اللجنة ولاية لصياغة ميثاق دعي جميع أبناء شعب بوروندي إلى مناقشته . وقد جرت مناقشته على كافة المستويات وفي جميع قطاعات

الحياة الوطنية . واستجاب للدعوة العديد من أبناء شعبنا المنحدرين من خلفيات اجتماعية واثنية متنوعة ودرسوا مسألة الوحدة الوطنية بأمانة وبدقة وإحكام . وقدموا اقتراحات مفيدة تتعلق بمحتوى مشروع الميثاق نشرت في ٦ أيار/مايو ١٩٩٠ ودرست بعناية . ويشرح الميثاق الحقوق والحريات الاساسية للإنسان - الحق في الحياة وحرية التعبير والانتساب إلى الجمعيات وحرية الاديان وحرية التملك . كذلك يتضمن الميثاق التزام شعب بوروندي بنبذ العنف والإبادة والانتقام . وقد دعا شعب بوروندي إلى الدفاع عن المساواة والعدالة والديمقراطية .

إن نشر مشروع الميثاق يعتبر حدثا هاما بالنسبة لشعب بوروندي لأن مواطنينا أصبحوا يدركون أكثر فأكثر أن الوحدة هي أساس أي تنظيم سياسي واجتماعي وأساس التنمية . قال رئيس الدولة ، الرائد بيير بويويا ، لدى تقديمه لمشروع ميثاق الوحدة الوطنية ، ما يلي :

"إن شعب بوروندي باعتماده الميثاق سوف يفصح عن هويته البوروندية قبل كل الانتسابات الاخرى . وسيلتزم بالنضال من أجل الوحدة الوطنية بغية الإبقاء على بوروندي بلدا يتسم بالوحدة والسلم" .

إن شعب بوروندي سيأخذ على عاتقه النضال من أجل المساواة بين الجميع أمام القانون ورفض التعميمات التي ليس لها ما يبررها وجميع أشكال التمييز القائمة على الاثنية والدين والعشيرة . إن على شعب بوروندي ، لكي يستعد لمستقبله أن يؤكد روح التسامح والتصالح واحترام الحق في الحياة احتراما دقيقا . وسيكون الميثاق بمثابة عهد بين جميع أبناء الشعب البوروندي . وسيكون النص الاساسي بمثابة القاعدة التي ترتكز عليها المؤسسات المحددة التي ستضع جميع أبناء الشعب على طريق الديمقراطية .

وعندما نُشر الميثاق بتاريخ ١٦ ايار/مايو ١٩٩٠ أعلن رئيس الدولة المواعيد النهائية الرئيسية في التقويم السياسي للبلاد . وفي نهاية هذا العام سيعقد حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني مؤتمرا استثنائيا موسعا يضم جميع القوى التمثيلية في البلاد بغية اعتماد مشروع ميثاق الوحدة الوطنية ، وكذلك ميثاق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية . وسيُنشىء المؤتمر لجنة مركزية حزبية لتحل محل اللجنة العسكرية للخلاص الوطني التي أنشئت عند قيام الجمهورية الثالثة . وبعد شهرين سوف يمضي الشعب البوروندي ، بموجب استفتاء ، إلى اعتماد مشروع ميثاق الوحدة الوطنية .وبعد ذلك مباشرة ستشكل لجنة دستورية تعطى لها الولاية لوضع مشروع دستور سوف يعتمد أيضا بموجب استفتاء . وفي تلك المناسبة سيختار الشعب البوروندي بحرية كاملة شكل التنظيم السياسي الذي يفضله . وبذلك سوف تفي المؤسسات التي ستنشأ بأعمق تطلعات الشعب . وسيمارس الشعب اختياره بلا معقب بين نظام الحزب الواحد والنظام المتعدد الاحزاب . ويعتزم شعب بوروندي إقامة ديمقراطية تضمن السلم والوحدة وتؤدي إلى تنمية الجميع دون تمييز . ولا نريد أن ننشىء المؤسسات على نحو متسرع لأنها قد لا تجسد تطلعات شعب بوروندي .

ونناشد جيراننا وجميع البلدان الصديقة وجميع شركائنا أن يستمروا في إظهار تأييدهم لنا . ونعتقد أن السلام والتنمية في بوروندي سوف يمثلان إسهاما في النضال من أجل السلم والازدهار في العالم أجمع . إن الوحدة والتنمية هدفان مرتبطان ارتباطا وثيقا . فالإصلاحات السياسية التي صاحبت الإصلاحات الاقتصادية استهدفت استعادة التوازنات الرئيسية في الاقتصاد الكلي وانعاش النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة . إن الإصلاحات الاقتصادية هي جزء من برنامج التكيف الهيكلي الذي يحظى بتأييد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المتعاملين معنا ؛ وإن لم يؤشر اعتماد برنامج التكيف الهيكلي على المبادئ التوجيهية لتنمية بوروندي . بل كان أداة للإدارة الجيدة في تنفيذ أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

وحتى إذا كنا عجزنا عن تحقيق جميع تلك النتائج المتوقعة ، فقد شهدنا على مر السنتين الماضيتين تحسنا في ميزان المدفوعات وزيادة في عوائد الضرائب وفي الرسوم الإدارية المحصلة ، وبصورة عامة ، شهدنا تحسنا في الرقابة على النفقات العامة . وبغية تقليص التكلفة الاجتماعية للإصلاحات ، طبق برنامج لتغطية البعد الاجتماعي للتكيف الهيكلي . والإصلاحات ماضية على الرغم من الظروف العصيبة التي

تتضمن عبء المديونية وانهيار سوق البن - المادة الرئيسية التي نصدرها - وزيادة أسعار النفط .

ونحن مقتنعون بأنه لاغنى لنا عن ازدياد تأييد الاصدقاء لنا إذا ما أردنا تحقيق الاهداف التي وضعناها لأنفسنا . إن المجتمع الدولي يدرك جيدا أن التخلف هو أحد العوامل التي تتسبب في الانقسامات والصراعات بين الشعوب . ونحن نغتنم هذه الفرصة لنشكر البلدان الصديقة والمنظمات التي منحتنا تأييدها المستمر في عملية الإصلاح الاقتصادي .

وقد نمت إحدى توصيات اللجنة المنشأة لدراسة مسألة الوحدة الوطنية على أنه ينبغي إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي . وبتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٠ انشئت تلك الهيئة الاستشارية وكلفت بمهمة دراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتحليلها وتقديم المشورة والاقتراحات بشأن اتجاهات السياسة العامة إلى الفرع التنفيذي ، وهذه الهيئة مسؤولة أمام رئيس الدولة .

إن هذا المجلس إطار مثالي للتفكير المتعمق في مسائل بلدنا الاقتصادية وإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي خطوة أخرى في السبيل المؤدية إلى الانفتاح والديمقراطية . ونحن نعتبر أن المسائل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى في بلدنا هي تحديات ، وهي من هذه الناحية ، تهم كل إنسان . ولهذا فإن حل هذه المشاكل يقتضي إسهام الجماعة الوطنية ككل عن طريق التفكير والنقاش الحر المفتوح . ولهذا استوحي تكوين المجلس من الرغبة في أن يكون ذا تمثيل واسع النطاق ، دون أي تمييز ، إقليمي أو إثني ولا سيما اجتماعي - مهني .

والتزاما من رئيس الدولة لسياسته القائمة على الوحدة الوطنية التي يتبعها في سبيل تأمين رخاء جميع سكان بوروندي ، أنشأ في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، مجلسا للأمن القومي . والواقع أن أمن بلد ما لا يمكن أن يكون من عمل الشرطة أو الجيش . إنها مسؤولية تقع على عاتق جميع المواطنين .

ويأتي مجلس الأمن القومي هذا ضمن إطار شامل لبناء وحدة الشعب البوروندي وتعزيزها . وقد أُسند إليه تحديد وتوجيه سياسة الأمن القومي . ولأول مرة في تاريخ بلادنا ، أنشئت هيئة ستنظر في مشاكل الأمن في إطار أعم ، يكون أشد انفتاحا وشفافية .

ويتكون مجلس الأمن القومي من شخصيات مرموقة في الدولة ، وسيسعى لإعادة بناء وتوطيد الثقة فيما بين أبناء شعب بوروندي . وسيدعى إلى اتخاذ قرارات في فترة السلم ، وقبل كل شيء في فترات الأزمات . وسيساعد المجلس على إنعاش الشعور بالوحدة والتضامن في السراء والضراء لأن من الصحيح أنه يجب علينا قبل كل شيء أن نكون متحدين ، للتغلب على أية أزمة . وإنشاء هذا المجلس نابع من نفس المنطق الذي أفضى إلى إنشاء حكومة الوحدة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، وتعيين لجنة وطنية لدراسة مسألة الوحدة الوطنية وإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وبالرغم من الأولوية المعطاة لسياستنا الداخلية ، فإن بوروندي على اقتناع بأن عصرنا هو عصر ترابط وتضامن لابد منهما فيما بين الأمم والمناطق والشعوب .

إن مصير الإنسانية المشترك في مواجهة الاخطار العديدة التي تهدد البلدان ، كبيرها وصغيرها ، غنيها وفقيرها ، قد أصبح حقيقة لا نزاع فيها ، شأنه شأن ما لجميع الامم وجميع الشعوب من تطلعات إلى الرخاء والسلم .

إن الانفراج والرغبة في السلم ، اللذين يميزان العلاقات الدولية الآن ، من الامور المشجعة كثيرا للمجتمع الدولي ككل . ويعقد العالم بأسره على تحسن العلاقات السوفياتية - الامريكية أملا كبيرا في الاستقرار لان هذا التحسن يوفر إمكانية السلم والتعاون المثمر .

وعلاوة على ذلك ، يواصل بلدي باهتمام خاص متابعة التغييرات السريعة التي تطرأ على بلدان أوروبا الشرقية والوسطى ، والتقدم الرئيسي الذي أحرزته المجموعة الاقتصادية الاوروبية في سبيل إقامة سوق واحدة واتحاد سياسي فريد ، وامكانيات التكامل الجديدة المتاحة لتلك القارة .

وتمثل إعادة توحيد الالمانيتين حدثا تاريخيا في نهاية قرننا العشرين هذا ، وهي تحدد نهاية فترة عداء بين الكتلتين ، وتفتح آفاق أفضل للسلم في العالم .

إن ذلك ليسرنا سرورا كبيرا ، ونرجو أن نرى الامة الالمانية ، التي ستقوم الآن بدور حاسم في المنظومة الاوروبية ، تستخدم طاقتها الاقتصادية لتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب ، كما نأمل جميعا .

وأمامنا الآن فرصة تاريخية فريدة ينبغي أن تتضافر جميع الجهود باتجاهها ، لتعزيز الاتجاهات المؤاتية وجعلها غير قابلة للانتكاس ، بما يعطي بُعدا جديدا للعلاقات بين الدول .

وفي الآونة الاخيرة كان الانفراج والحوار في العلاقات الدولية عنصرين أساسيين ، مكنا من اتخاذ مبادرات دينامية وعملية لتيسير تسوية عدة صراعات .

ففي الجنوب الافريقي تكللت جهود شعبا ناميبيا المبذولة لعدة سنوات باستقلاله في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠ . ويجب علينا الآن أن نفكر في نوعية المساعدة التي ستقدم إلى

الامة الناميبية الفتية لتمكينها من تأمين استقلالها الناجز في أفضل ما يمكن من الظروف .

ويجب تعزيز وتشجيع عملية السلم التجارية منذ زمن في أنغولا وموزامبيق ، بفضل الجهود التي بذلها شتى رسل السلام لتمكين هذين البلدين من صون سيادتهما وتكريس جهودهما تكريسا تاما لانشطة التنمية الاقتصادية .

أما بصدد جنوب افريقيا ، فإن وفدي يجدد تأكيد ادانته لنظام الفصل العنصري لمقيت . بيد أن التدابير المختلفة التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا تشجع على بعض لتفاؤل . وعلاوة على ذلك ، فإن اتفاق ٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ بين حكومة جنوب افريقيا المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ذو أهمية كبرى في سبيل التوصل إلى سلم قيقي . وبينما تبدي بوروندي سرورها لاتخاذ هذه الخطوة ، فهي تدعو إلى استمرار لمحادثات للتوصل إلى اتفاق يرمي إلى القضاء على الفصل العنصري قضاء مبرما ، مما يفضي إلى إنشاء مجتمع متعدد الاعراق وديمقراطي . وأخيرا نناشد اخواننا السود في نوب افريقيا أن يكفوا عن جميع أعمال العنف ، وأن يتحدوا بغرض خوض المعركة الاخيرة د الفصل العنصري بصورة أكفأ . أما المجتمع الدولي ، فيجب أن يواصل دعمه للمؤتمر لوطني الافريقي ولباقي الحركات المشتركة في هذا الكفاح في سبيل مجتمع أعدل .

وفي افريقيا أيضا ، أحرزت مسألة الصحراء الغربية تقدما مشجعا . فهل لنا أن أمل أخيرا ، بعد تقرير الامين العام للامم المتحدة عن الصحراء الغربية ، المنشور ي ٢٠ حزيران/يونيه ، أن تتحقق أفضل الظروف الممكنة لتنظيم استفتاء بغية تنفيذ لة السلم المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لتسوية هذه المسألة ؟

أما بالنسبة للشرق الأوسط ، فيجب أن نحشد الجهود للسعي معا إلى السلم في ذه المنطقة . إن بوروندي تؤيد وتشجع جميع المبادرات المتخذة لإعادة السلم فيما ين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي . على أننا نأسف لعدم وجود أي تقدم حقيقي ، سبب رفض أحد طرفي النزاع لمختلف مبادرات السلم . وتأمل بوروندي في أن يجتمع فلسطينيون والاسرائيليون ، في وقت قريب ، في مؤتمر دولي لمناقشة شروط إحلال سلم لما انتظرناه .

ولقد آن الاوان لوضع حد للمضايقات والالام التي يعاني منها سكان الاراضي العربية المحتلة ، ولان يستعيد الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في دولة ذات سيادة ضمن حدود آمنة معترف بها دوليا .

وفيما يتعلق بضم العراق للكويت ، فإن وفدي يأسف لانتهاك القوات المحتلة قواعد القانون الدولي ويدينه ، هذا القانون الذي يفرض احترام وحدة أراضي الدول الاخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم استخدام القوة في تسوية المنازعات . ولا يمكن احتمال غزو واحتلال دول صغيرة من جانب دول كبيرة في عصرنا الحاضر . إن غزو العراق للكويت عمل خطير لانه يزيد من تعقيد الحالة المتأزمة من قبل في المنطقة ، ويهدد بنشوء صراع ذي عواقب لا يمكن احتسابها .

وتجد البلدان غير المنتجة للنفط أنفسها اليوم في أزمة شديدة الخطورة تقضي على جميع جهودها الإنمائية فيجب أن يمتد العمل بالتدابير المتوخاة للبلدان التي تعتبر الاشد تضررا ، ليشمل أشد البلدان فقرا ، لان الأزمة زادت فيها الحالة الاقتصادية السيئة من قبل ضغثا على أبالة .

وبوروندي ، شأنها شأن الدول الاخرى المحبة للسلم ، تطالب العراق بسحب قواته من الكويت لاستعادة سيادة ووحدة أراضي هذا البلد . ومرة أخرى ، نناشد الامم المتحدة أن تضطلع بدورها الكامل لضمان احترام مبادئ القانون المنصوص عليها في الميثاق .

وفيما يتصل بكمبوديا ، تعرب بوروندي عن ارتياحها للاتفاق المعقود بين أطراف النزاع حيال الإطار المقترح من جانب الدول الخمس الاعضاء في مجلس الامن لتحقيق تسوية سياسية شاملة ودائمة للمسألة هناك . وعلاوة على ذلك ، نحث تلك الاطراف على تعزيز روح الحوار والمصالحة وعلى تجنب المواجهة المميتة بين الاشقاء .

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية ، يؤيد بلدي مبادئ التوحيد السلمي ويشجع الجانبين على مواصلة الحوار الذي بدأ حتى تتم هذه العملية على وجه السرعة . ويجب أن يستعيد الشعب الكوري سيادته وكرامته ووحدته . ومن الضروري انجاز مهمة توحيد الدولة الكورية وشعبها ، الذي يشترك في ثقافة تشكلت عبر تاريخ مشترك قوامه ألف سنة ، وذلك عن طريق تخفيف حدة التوتر في المنطقة بإزالة الجدار الذي يفصل بينهما بغية حدوث انفتاح بين الشمال والجنوب . ومن ثم فقد نرحب في القريب العاجل بدولة كورية واحدة بين صفوف عائلة الامم المتحدة .

وفي امريكا الوسطى ، تعتبر نتائج اتفاقات تيلا مشجعة للغاية . ونرجو أن يصبح تطبيع العلاقات فيما بين بلدان المنطقة عملية نهائية لا رجعة فيها .

إن هذه فرصة ملائمة للغاية لوفدي لكي يعرب مرة أخرى عن اعجابه بالدور المتعاظم باطراد الذي تلعبه الامم المتحدة في التسوية السلمية للمنازعات الإقليمية في ظل الزخم الذي يوفره أمينها العام الدؤوب . ولا يسع العالم أجمع إلا أن يعرب عن سروره لهذه النتائج السياسية المشجعة التي تدعم منظمتنا . ومع ذلك ، لا ينبغي أن تطمس هذه النتائج الضيق الاقتصادي الذي يمكنه ، في المستقبل القريب ، أن يعرض للخطر التوازن الدقيق الذي استعاده العالم لتوه بصعوبة بالغة .

والواقع أن بلداننا النامية تشهد انخفاضا مستمرا في أسعار السلع الاساسية ، وتصاعدا ضخما في أسعار السلع الصناعية ، وتزايد في وطأة أعباء الديون الخارجية ، وارتفاعا في أسعار الفائدة ، وانعكاسا لاتجاه تدفق مواردنا - وهذه كلها تحديات تدمر جهودنا الانمائية وتشكل عقبات ينبغي أن نتغلب عليها حتى نكفل تنمية متسقة ومستمرة .

ويتعين علينا أن نتوصل إلى زيادة التوافق بين الجهود التي تبذلها حكومات المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يكون بامكاننا تعبئة المزيد من الموارد الضرورية على نحو أكثر فعالية من أجل تنمية أكمل وأشمل ، لا سيما عن طريق الدعم المباشر من المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة . وفي رأينا أن هذه المجموعات هي السبيل الواقعي إلى التنمية الاقتصادية .

وعلى الصعيد المحلي ، قامت العديد من البلدان النامية ، بالتعاون مع المؤسسات المالية والإنمائية متعددة الأطراف ، ببذل جهود شجاعة لتكييف اقتصاداتها . وفي مواجهة بيئة اقتصادية غير مستقرة تحف بها الاخطار ، من الصعوبة بمكان أن نتخيل غدا أفضل .

وفي المدى القريب ، يمكن تلخيص النتائج التي حققتها سياسات التكيّف هذه في عبارتي التضحية والحرمان . ولذلك ، فهناك حاجة ماسة إلى المساعدة الدولية من أجل عكس الاتجاه الذي ينزع إلى افقار جزء كبير من البشرية ، وبغية تنشيط نموه الاقتصادي .

وبالنسبة لوفدي ، تبدو المساعدات الانمائية واجبا أخلاقيا يقوم على التضامن الانساني الذي يرفض أن يدع الملايين من بني البشر يسقطون صرعى المحن التي خلقها التخلف . ففي افريقيا ، مثلا على حد اعتراف رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا في أديس ابابا مؤخرا في قمة منظمة الوحدة الافريقية ، ظلت معظم وسائل الانتاج والبنى الاساسية تتدهور بصورة مستمرة في الثمانينيات . وانخفض دخل الفرد من السكان انخفاضا كبيرا ، وخُفّضت الموارد المكرسة للصحة العامة والاسكان والتعليم وسائر الخدمات الاجتماعية ، مما أدى إلى تدني المستويات المعيشية لسكاننا .

لذلك يحدونا الامل في أن تؤدي المناقشة التي تجري في هذه الجمعية إلى نتائج ملموسة ، وتلبي الحاجات العاجلة اللازمة للتنمية . وستحقق الامم المتحدة بكل تأكيد هذه النتائج . والبرهان على هذا هو الإعلان الختامي الذي اعتمد بالاجماع في مؤتمر الامم المتحدة الثاني لاقل البلدان نموا ، الذي عقد في الشهر الماضي . ونحن نناشد البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها لدعم الجهود الانمائية التي تضطلع بها بلداننا .

ومن بين الاحداث الدبلوماسية التي يعلق بلدي أهمية كبرى عليها ، مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في البرازيل في غضون أقل من عامين . وإذا كان المناخ السياسي الراهن يؤدي إلى تلاشي التهديد النووي شيئا فشيئا ، فإن

قسوة الانسان ضد الطبيعة تشكل أيضا تهديدا خطيرا للبقاء . ويعد هذا المؤتمر مرحلة هامة في صياغة سياسة مشتركة ترمي إلى ازالة اوجه الاختلال والمساعدة على إقامة تعاون دولي حقيقي من أجل الحفاظ على البيئة ، وهي الدار المشتركة للبشرية بأسرها .

ويود وفدي أن يؤكد بشدة رغبته في أن يرى البعد الإنمائي يحظى بنفس الاهمية التي يحظى بها البعد البيئي . ونحن نعرب عن سرورنا لاعتراف المجتمع الدولي المتزايد بوجهة النظر هذه ، ونرجو أن يتمكن المؤتمر في جلساته التحضيرية من وضع أفضل استراتيجيات ممكنة بغية تحقيق النجاح .

ونرجو أن يسفر هذا المؤتمر ، ليس فقط عن سياسة واضحة غير مشروطة للمحافظة على البيئة ، بل أن يشجع أيضا البلدان النامية على انتهاج سياسات تعزز من نمو اقتصاد عالمي يتماشى مع الاهداف العالمية والضرورات الملحة لعملية التنمية .

وبغض النظر عن المخاوف الناشئة عن تدهور البيئة ، هناك ويلات أخرى مثل المخدرات التي تقوض مجتمعاتنا على نحو لا يقل خطورة . ونحن نعرب عن سرورنا إزاء التصميم الذي اتسم به الكفاح ضد المخدرات ، إلا اننا نذكّر بأن علينا ، لكي نكفل تحقيق الانتصار ، ألا نتغاضى عن أهمية وجود جبهة واحدة أو نبخس قدرها . ويتعين علينا أن نبدي تضامنا متواصلا لا يفتر .

من المألوف أن نتكلم كثيرا عن مسائل حقوق الإنسان من جميع جوانبها المدنية والسياسية على السواء . وبالنسبة لبلدي ، ينبغي تفهم حقوق الانسان بأسلوب شامل حقيقي ، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، دون إغفال الحق في التنمية .

لقد برهن مؤتمر القمة العالمي من اجل الطفل الذي عقد هنا في نيويورك في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر الماضي ، على أن الاطفال هم رجال المستقبل على هذا الكوكب الذي نرغب في أن نحافظ عليه بكل قوانا من جميع الويلات .

ولقد قال الميجور بيير بويويا ، رئيس جمهورية بوروندي ، في رسالته إلى مؤتمر القمة :

"يأتي مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في الوقت المناسب حيث أصبحت رعاية الطفل وحمايته واجبا معنويا تتأصل جذوره في حكمة مجتمعاتنا وثقافتها . ومع ذلك ، ربما تؤدي المشاكل الراهنة مثل الحرب والعنف والتخلف والمديونية وتدهور البيئة ، إلى صرف انتباه القادة وصانعي القرار السياسي عن الطبيعة الخاصة للطفل ودوره الحاسم بالنسبة لمستقبل العالم" .

إن بوروندي التي صادقت من قبل على اتفاقية حقوق الطفل ، تعهدت رسميا بأن تبذل قصاراها لكي تكفل دعم وتنفيذ التوصيات الواردة في الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل . وبذلك تكون منظمتنا قد خطت خطوة اضافية إلى الامام على الدرب نحو ايجاد عالم يتعين علينا أن نحافظ على منجزاتنا فيه للأجيال المقبلة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠